حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة ـ مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

الأمن القومي الكويتي في ضوء توازن القوى الدولي والإقليمي

Kuwait National Security in Light of International and Regional Balance of Power

أ.د. عبد الله يوسف سهر

د. سارة جهيم المطيري - د. حنـــان الهـــاجـري

قسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة 624 - الحولية 43

1445 هـ / يونيو 2023 م

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.

سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (موسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.

سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: 17370 الخالدية – الكويت: 72454 – تلفون: 24830256 – فاكس 24830256

ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@Ku.edu.Kw

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983،المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

الحولية الثالثة والأربعون
الرسالة الرابعة والعشرون بعد المئة السادسة
1445 هـ / 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ.د. تغريد محمد القدسي**
  رئيسة هيئة التحرير
  قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت

- **أ.د. عبد الله محمد الغزالي**
  قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الكويت

- **أ.د. باقر سليمـان النجار**
  قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
  جامعة الكويت

- **أ.د. عبد العزيز علي سفر**
  قسم اللغة العربية وآدابها
  جامعة الكويت

- **أ.د. نعمان محمود أحمد جبران**
  قسم التاريخ - جامعة الكويت

- **د. عبد الله محمد الجسمي**
  قسم الفلسفة - جامعة الكويت

- **د. إبراهيم ناجي الهدبان**
  قسم العلوم السياسية
  جامعة الكويت

- **د. أحمد مبارك الحصم**
  قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

- **مهـا إبراهيـم المسعد**
  مديرة التحرير - جامعة الكويت

الهيئـة الاستشارية

- **أ.د. باسـل حاتـم**
  الجامعة الأمريكية - الشارقة
  الإمارات العربية المتحدة

- **أ.د. إبراهيـم السعافين**
  قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
  كلية الإعلام - جامعة مصـر الدولية

- **أ.د. سـاري حنفـي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتمـاع
  الجامعة الأمريكية - بـيروت

- **أ.د. منـى بيكـر**
  جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
  قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

- **أ.د. محمود السيد أبو النيل**
  قسم علم النفس - جامعة عين شمس

- **أ.د. عبد الله الوليعي**
  قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

- **أ.د. مـأمـون فنـدي**
  مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
  المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة والتي يتوفر بها ما يلي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحةً) وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البَحْثُ بواسطة مُعالِج النّصوص Word Microsoft وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Arabic Simplified للبُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط 12 Times New Roman في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.
- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْثِ، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (250) كلمةٍ. على أنْ يحويَ ملخَّصُ البحثِ: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، مَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، أبرز النّتائج المُسْتَخْلَصة وأهمّ الإستنتاجات إضافة للكلمات الدالة (المفتاحية).
- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْثِ سيرةً علميَّةً مُخْتصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.
- تقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة 600 * 800.
- في حالة رغب الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.
- يراعي الباحثُ عند كتابة البحثِ الالتزامَ بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل.

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصَّة بنِّظام APA على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.kw/

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبلُ الحَوْليّاتُ فقط البحوثَ الَّتي تقدم الكترونياً من خلال الموقع:

http:// journals.KU.edu.KW/aass

- لا تقبلُ مجلّةُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلّةُ الحَوْليّاتُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.
- لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.
- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحَوْليّاتِ على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.
- .يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه مع جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ على نَشْرِه في الحَوْليّات.
- يعرض البحث الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا وبَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ إثنين لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة تحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ ثلاثون نسخةً مجانية مطبوعة من بَحْثِه المنشورِ.
- تُرْسَلُ جميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات ما عدا البحوث إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail: aass@ku.edu.kw

الإصدار الرابع – الحولية الثالثة والأربعون – يونيو 2023

هذا هو إصدار يونيو 2023؛ ثاني ما يصدر منذ تسلّمي رئاسةَ تحرير مجلة حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية. أحدثنا العديد من التجديدات التي كنّا مضطرين إليها، وكانت سببًا في تأخير الصدور. نعتذر لقرّائنا عن ذلك، ونأمل أن نواظب من الآن فصاعدًا على صدور المجلة في وقتها. أنهينا تفاصيل الانتقال إلى مكاتب المجلة الجديدة؛ لنكون مع باقي المجلات العلمية التي تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في مبنى واحد يضم صحيفة الجامعة الغرّاء (آفاق)، ناهيك عن أننا نحاول الولوج إلى عالم قواعد البيانات العالمية. جميع العاملين معي تكبدوا – ويكابدون – الصعاب، لكنهم نِعم الرّفاق.

إصدار يونيو الذي بين أيديكم يبدأ بالرسالة (620) التي عنوانها: «مقاربة فلسفية ردية لطبيعة الظواهر الذهنية مطعمة بأفكار أرسطية»، وهي بحث شائق في فلسفة الذهن للدكتور حسين حيدر علي إسماعيل، من قسم الفلسفة بجامعة الكويت. ينظر البحث في العلاقة بين الظواهر الذهنية والعمليات العصبية والحيوية الكيميائية كأمثلة لما هو مطروح وجدلي في فلسفة الذهن. يقدم البحث أيضًا لمجموعة من المدارس الفلسفية في فلسفة الذهن، ويهيئ لها القارئ.

الرسالة الثانية (621) بعنوان: «دور قادة الرأي العام السعودي عبر استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية». الدراسة من جامعة الملك سعود، وتنقلنا كقراء إلى موضوع حديث ومغاير؛ فهي تبحث في دور وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في: قادة الرأي، وفي الرأي العام السعودي، وفي أداء الحكومة. يستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي من خلال توزيع استبانة على عينة تكوّنت من (2463) مبحوثًا. أكدت الدراسة، كما العديد من الدراسات السابقة، كبر عدد مستخدمي التطبيق وتأثرهم بمحتواه.

أما الرسالة (622) فهي بعنوان: «خصائص تغيرات درجات الحرارة في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا المناخية»، للدكتورة هيا ناصر الحسينان من قسم الجغرافيا في جامعة الكويت. وهي دراسة وصفية تحليلية للتغير المناخي في درجات الحرارة للأعوام بين (2009 – 2020). عمدت الدراسة إلى النظر في البيانات المناخية المسجّلة مثل متوسط درجة الحرارة ودرجات الحرارة الصغرى والعظمى. وجدت الدراسة أن الاتجاه العام يشير إلى الارتفاع، وأن تعريف المناخ العام في الكويت هو «الحار الخانق».

الرسالة (623) عنوانها: «بطالة الشباب في الكويت: الواقع والتحديات وسياسات المعالجة: دراسة تحليلية»، للدكتور فهد الفضالة والدكتور نواف أبو شماله من المعهد العربي للتخطيط

في الكويت. هذه دراسة وصفية تحليلية لظاهرة مهمة؛ إذ سعت إلى الوقوف على أسباب البطالة، وطرحت طرائق وسياسات معالجتها والحد منها، واقترحت حلولها من خلال مجموعة ممارسات وسياسات لها علاقة بالعرض والطلب في السوق الكويتي، ومن خلال طرح سياسة الإحلال الوظيفي الممنهجة، ودعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، ومعاودة هيكلة القطاع العام، وتطوير سياسات التعليم والتدريب لتتوافق مع ذلك.

الرسالة (624) عنوانها: «الأمن القومي الكويتي في ضوء توازن القوى الدولي والإقليمي»، للأستاذ الدكتور عبد الله سهر والدكتورة سارة المطيري والدكتورة حنان الهاجري من قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهم تداعيات الصراع السعودي الإيراني، وانعكاساته على سياسة الكويت والمنطقة؛ ثم تنظر في المتغيرات العالمية والإقليمية، وكيف توثّر في سياسة الكويت. تستخدم المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب التاريخي؛ لتجيب عن الأسئلة التي تثيرها الدراسة. تخلص الدراسة إلى أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في الكويت، وكيف يمكن للكويت أن تواجهها.

الرسالة (625) بعنوان: «الأوضاع الطائفية في جبل لبنان بين الإدارة العثمانية والتدخل الأجنبي (1845 – 1915م) في ضوء وثائق الأرشيف العثماني»، للدكتورة أسمهان خليل أستاذ التاريخ الحديث في جامعتي الملك فيصل وبني سويف بمصر. تنظر الدراسة في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر عندما تصادمت مصالح الدول الغربية واستغلت أوضاع اختلاف الطوائف اللبنانية العديدة والدولة العثمانية الطائفية المنهارة كذلك. تمت عملية جمع معلومات الدراسة والبحث عنها في مصادرها العثمانية الأصلية. وجدت الدراسة أن الطائفية استُخْدمت غطاءً للكثير من النزاعات المقيتة الأخرى، كما أنها كرّستها.

الرسالة الأخيرة (626) في هذا الإصدار هي بعنوان: «أبنية الجموع في معلقة عمرو بن كلثوم: دراسة صرفية دلالية»، للدكتور عماد أبو دية أستاذ النحو والصرف المساعد في جامعة الأقصى. نظرت هذه الدراسة في ظاهرة (الجمع) المهمة في دراسة اللغويات عندما لا تعبر ظاهرة الإفراد أو التثنية عما يجول في خاطر الشاعر؛ وهذا ما يدفعه إلى استخدام الجمع ليعبّر عن الأثر الكبير والعميق. أكّد الباحث هذه النقطةَ من خلال دراسة معلقة عمرو بن كلثوم، وخلصت الدراسة إلى استخدام ظاهرة الجمع في هذه المعلقة لابن كلثوم كمثل لتعبّر عن الفخر.

أ.د. تغريد محمد القدسي
رئيسة التحرير

Doi10.34120/0757-043-624-001

الرسالة (624)
قدمت في : 2022/9/18
أجيزت في: 2023/4/5

● **للإستشهاد:**
سهر، عبد الله يوسف، المطيري، سارة جهيم والهاجري، حنان.(2023). الأمن القومي الكويتي في ضوء توازن القوى الدولي والإقليمي. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* 624(43).

الأمن القومي الكويتي في ضوء توازن القوى الدولي والإقليمي

Kuwait National Security in the Light of International and Regional Balance of Power

أ.د. عبد الله يوسف سهر

د. سارة جهيم المطيري **د. حنـــان الهـــاجـري**

قسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

المؤلف:

أ. د. عبد الله يوسف سهر

- درجـة دكتـوراه الفلسفة في العلوم السياسيـة، التخصص العام في العلاقـات الدولية، التخصص الدقيـق في التنظيم الدولي، جامعة كنتاكي University of Kentucky ولاية كنتاكي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994.
- درجة الماجسـتير في الآداب، تخصـص الشـؤون الدوليـة، جامعة ولايـة فلوريـدا Florida State University، ولاية فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1987.
- درجة البكالوريوس تخصص العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1985.

التخصص والاهتمامات العلمية:

- العلاقات الدولية – التنظيم الدولي والمنظمات الدولية غير الحكومية.
- الاقتصاد السياسي الدولي. – إستراتيجيات دولية.
- الأمن منطقة الخليج والشرق الأوسط. – نظريات العلاقات الدولية.

البحوث والدراسات:

1- Yemeni Unification from Dream to Nightmare: Failure of the Elites' Approach. The Korean Journal of Area Studies. Volume 8. (1994) P.P. 61-74.

2- Lessons From The Gulf War For The United Nations. The Center of the Gulf and Arab Peninsula Studies. (1996), Vol. 1. P.P.315-382.

3- مؤسسـات الاستشـراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين. دراسات إستراتيجية –العدد (57) 2001، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبو ظبي.

4- The Internationalization of Islamic Threat to the New World Order: A Revised Image. The American Journal of Islamic Social Sciences. (2002), No.(1)

5- السلام بين العرب وإسرائيل: البعد الثاني من الرأي المعارض. مجلة السياسة الدولية، (2002). العدد 150. ص 22–45.

6- Roots of Terrorism in the Middle East: Internal Pressures and International Constraints (2005). In Root Causes of Terrorism: Myths, reality and ways forward, edited by Tore Bjorgo.

7- الأمـن والتدخـل الخارجي في الشرق الأوسط (دراسة في تطور العلاقات الدوليـة). مجلة السياسة الدولية (2005) العدد 160. ص 8 – 17.

8- Conceptualization the Dialogue among civilizations: Towards an Effective Dialogue. (Autum, 2007) Journal of Strategic studies, Vol. 3, No. 8, P.p: 9- 28

9- دوافع التدخل العسكري الأمريكي في العراق. السياسة الدولية (2007) العدد 170. ص 24–33.

10- جدليـة العولمـة وفلسفة نهاية التاريخ: دراسة استشرافية لعلاقات الاقتصاد السياسي الدولي في مرحلة ما بعد النظام العالمي الجديد (2009)، المجلد 37، العدد 1.

11- Energy Security in the Arab World (2009) chapter 29 in Facing Global Environment Change. Edited by Hans Gunter Brauch. Springer: Berlin – Heidelberg – New York.

12- أدوات ووسائـل تسويـة المنازعـات داخل الاتحاد الأوروبي مقارنـة بمجلس التعاون الخليجي وجامعـة الدول العربية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية– جامعة الكويت – (2010)، الحولية، 3 الرسالة 316.

13- An Assessment of the Record of the Japan–Muslim World Dialogue among Civilizations and its Future Implications, Asian Journal of Political Science, (2015)

14- الأمن الوطني الكويتي: المنظـور السياسي الشامل فـي ظل المتغيرات المحليـة والدولية. دراسـة مشتركة مـع الدكتور عبد المحسن جمال. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. (2018)، الرسالة 496.

15- الفلسطينيـون والهنـود الحمر: دراسة عبر زمنية ومكانية لممارسة الإبادة الجماعية الدولية. دراسة مشتركة مع الدكتور حسن عبد الله جوهر. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. (2020)، الرسالة 546.

16- دعوة لنقد العقل الشيعي السياسي : تأملات في فكرة الزمكانية والنسبية السياسية لتفاعل الشيعة مع الكويت: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. (2021)، الرسالة 579.

المؤلف:

د. سارة جهيم المطيري

- أستـاذ مساعـد، قسـم العلوم السياسيـة، كلية العلـوم الاجتماعية، جامعة الكويـت، دكتوراه في العلـوم السياسية، جامعة كاليفورنيا، سانتا كروز، (2018).
- رئيس وحدة الدراسات الآسيوية واليابانية، (2019–2022).
- التخصص: السياسة المقارنة، الدراسات الآسيوية.

الاهتمامات البحثية:

1- العلاقات الدولية.

2- الدراسات الأمنية.

3- دراسات التنمية.

4- الاقتصاد السياسي.

5- الحركات الاجتماعية والتحول الديمقراطي.

البحوث والدراسات:

1- أستراليـا والصين بين تضارب المصالح القومية وتوافقها، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (إصدار خاص)، 50 (5) (2022)، 212–245.

2- صنـع السيـاسة العـامـة فـي الكويت مشروع المنطقة الاقتصاديـة الشماليـة، دراسة حالـة، بحث مشترك مع د. حمد البلوشي، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 48 (185) (2022)، 161 – 208.

3- تحديات الشراكة الاقتصادية الدولية في مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية الشراكة الكويتية – الصينية كدراسة حالة، **حوليات آداب عين شمس**، المجلد (50) (عدد أكتوبر – ديسمبر 2022)، 141–161.

المؤلف:

د. حنان مهنا عبد الله الهاجري

- دكتوراه في العلوم السياسية، السياسة المقارنة.
- مؤسس وحدة الدراسات الأمريكية اللاتينية، كلية العلوم الاجتماعية 2014.
- رئيس وحدة الدراسات الأمريكية اللاتينية 2014 – 2015 و2017 – 2022.
- رئيس وحدة الدراسات الأمريكية 2014 – 2015 و2017 – 2022.
- أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الإنتاج العلمي:

الأبحاث:

1- طموح وعواقب: مستقبل التدخل الإيراني في أمريكا اللاتينية بعد الاتفاق النووي 2015. المجلة الدولية للتقدم العلمي والتكنولوجي، العدد 28، 14 نوفمبر 2019.

2- دور تويتر في تشكيل الوعي السياسي لطلبة كلية العلوم الاجتماعية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2022 (مقبول للنشر).

المحتوى

الملخص 15

المقدّمة 17

أولاً: أسئلة الدراسة والمنهج 18

ثانيًا: الإطار النظري 19

ثالثًا: التغييرات الدولية والإقليمية وتأثيرها في موازين القوى 26

رابعًا: آثار المستجدات والتحولات الدولية على الأمن القومي 38

خامسًا: تحليل الأمن القومي الكويتي في ضوء ميكانيكية توازن القوى الإقليمي 53

سادسًا: الأمن القومي الكويتي والواقع البديل في ضوء مفهوم التوازن التكاملي 60

الخاتمة 67

الهوامش 73

المراجع 79

الملخّص

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل أهم تداعيات الصراع الإقليمي السعودي–الإيراني على الأمن القومي الكويتي بأبعاده المختلفة ضمن سياق المستجدات الحاصلة على مستوى النظامين الدولي والإقليمي، وانعكاسات هذه المستجدات على توازن القوى في المنطقة. تثير الدراسة التساؤلات التالية: ماهي تداعيات الصراع السعودي الإيراني على أمن الكويت القومي؟ ما هي المتغيرات العالمية والإقليمية التي تؤثر في تجاذب وتنافر العلاقات الاقليمية والدولية ومدى انعكاسها على توازن القوى في المنطقة، وكيف ينسحب ذلك على الأمن القومي الكويتي؟ ماهي النتائج والسيناريوهات المتوقعة في ضوء المستجدات على المستويين الدولي والإقليمي؟ ماهو وضع الكويت في ظل الصراع الإقليمي وما هي متطلبات المحافظة على توازن القوى في المنطقة؟ وماهي الخسائر المنظورة والمتوقعة من الصراع الدائر في المنطقة؟ وماهي السبل التي تساعد على الحد من نتائجها ومظاهرها؟ **المنهج المتبع**: وللإجابة على التساؤلات السابقة تستخدم الدراسة كلًا من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي. **النتائج**: تصل الدراسة إلى النتائج التالية: التغييرات الدولية والإقليمية وتأثيراتها على تغير موازين القوى تجد انعكاسًا واضحًا على الأمن القومي للدول والكويت ليست باستثناء. في أتون المعتركات العسكرية والسياسية الإقليمية ما بين الجانبين السعودي والإيراني، تحاول الكويت أن تجد لنفسها طوق أمان عبر اتخاذ دور الوسيط الإيجابي، وهو الخيار الذي يمثل علاجًا مؤقتًا لما تمر به المنطقة. الكويت، كغيرها من الدول الإقليمية في الشرق الأوسط، اجتاحتها رياح الطائفية خاصة مع ازدياد حدة التنافس السعودي–الإيراني، مما يستدعي الاستعداد الكامل لمواجهتها على كافة المستويات القيادية والسياسية والمجتمعية استنادًا على المساحة المتاحة من قبل النظام الديمقراطي المحدود التي تتمتع به الكويت. وأخيرًا تواجه الكويت عدد من التحديات القائمة والمحتملة التي تستوجب الاستعداد لها وفق برنامج تخطيط استراتيجي يقوم على أسس علمية وعملية.

الكلمات الدالة (المفتاحية): الكويت، الأمن القومي، توازن القوى، النظام الإقليمي، النظام الدولي.

المقدمة

مع زيادة وتيرة وحدة الصراع السعودي الإيراني، واتساع رقعته ليشمل العديد من الدول العربية كالبحرين وسورية والعراق ولبنان واليمن؛ برزت أهمية بحث آثار هذا الصراع ونتائجه على الكويت، تحديدًا على أمنها القومي بأبعاده المختلفة. تتناول هذه الدراسة مسألة الأمن الكويتي القائم على أساس ميزان القوى، وفي ظل إشكالية واستحقاقات الصراع الإقليمي الدائر بين المملكة العربية السعودية وإيران. إن العلاقات المتوترة بين المملكة العربية السعودية وإيران ليست بجديدة بل ولدت منذ أن تمت الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي في 1979 والذي حل محله نظام سياسي ثوري إسلامي حامل لشعار تصدير الثورة لدول المنطقة. ومنذ تلك اللحظة، شهدت العلاقات بين البلدين محطات متعرجة تراوحت ما بين الهدوء المتحفظ إلى التصعيد الشديد دون اللجوء إلى خيار المواجهة العسكرية المباشرة. وبهذا المسار مرت تلك العلاقات بمساقات الحرب الإيرانية العراقية حيث أيدت السعودية النظام العراقي وقدمت له الدعم في حربه ضد إيران؛ مما خلق عداء متباينًا بين الدولتين. لكن لهيب هذا العداء انطفأ تقريبًا بعد الغزو العراقي للكويت ووقوف إيران إلى جانب الحق الكويتي، ورفضها لمطالب العراق؛ وهو الأمر الذي استقبلته دول مجلس التعاون قاطبة بنوع من الترحيب والارتياح. ولكن ما لبث أن سقط النظام الصدامي بعد الاحتلال الأمريكي في 2003، وما آلت إليه الأوضاع في العراق أوجد نفوذًا كبيرًا لطهران في إحداثيات وخريطة السياسة العراقية؛ مما أعاد توجس دول الخليج العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وتمركز التوجس الخليجي من الدور الإيراني المتصاعد في المنطقة والذي من شأنه أن يخل بمنظومة توازن القوى في المنطقة لصالح كفة طهران؛ وهو الأمر الذي ترفضه الرياض. إن الصراع السعودي الإيراني ليس صراعًا تنحصر آثاره ومفاعيله بين الدولتين بل يمكن القول: إنه يمثل صراعًا بنيويًّا على مستوى الدول العربية والإسلامية، يتمحور حول هدف الهيمنة وبسط النفوذ. إذن فهو صراع هيمنة بنيوي مرتبط بالعالمين الإسلامي والعربي (Semi Structural Hegemonic Contestation) يجر معه مجموعة من الدول إلى محيط قوته المغناطيسية فتكون بعض الدول قريبة من التأثر والتأثير بفعل قربها الجغرافي أو السياسي في حين تكون دول أخرى متأثرة ومؤثرة بدرجة أقل وفقاً

لأهميتها وبعدها وشبكة مصالحها. ولا شك في أن هذا الصراع له صلاته العالمية من حيث استعانة كلا الطرفين بأصدقاء وأحلاف دوليين، وفي الوقت نفسه يكون لكل منهما صلاته وعلاقاته مع الدول الإقليمية وبعض الكيانات غير الحكومية التي تُستخدم كأدوات ضغط أو لاعبين بالوكالة في حلبة الصراع الدائرة بينهما. وفي هذه الدراسة نحاول أن نكشف النقاب عن تأثير هذا الصراع البنيوي بين إيران والسعودية في أمن الكويت القومي، وفي توجهاتها السياسية الجنوحة دومًا نحو سياسة التوازن والحياد الإيجابي والتي تمثل بيضة القبان لأمنها القومي.

أولاً - أسئلة الدراسة والمنهج:

تثير الدراسة مجموعة من التساؤلات على النحو الآتي:

1- ما تأثيرات وتداعيات الصراع السعودي الإيراني على أمن الكويت القومي؟

2- ما المتغيرات العالمية والإقليمية التي تؤثر في تجاذب وتنافر العلاقات الإقليمية والدولية ومدى انعكاسها على توازن القوى في المنطقة، وكيف ينسحب ذلك على الأمن القومي الكويتي؟

3- ما النتائج والسيناريوهات المتوقعة في ضوء المستجدات الإستراتيجية على المستويين الدولي والإقليمي؟

4- ما وضعُ الكويت في ظل الصراع الإقليمي؟ وما متطلبات المحافظة على توازن القوى في المنطقة؟

5- وما الخسائر المنظورة والمتوقعة من الصراع الدائر في المنطقة؟ وما السبل التي تساعد على الحد من نتائجها ومظاهرها؟

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي بعد المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن التساؤلات السابقة. وفي هذا الإطار سيتم مراجعة بعض الأدبيات المتصلة بالإطار النظري لمفاهيم توازن القوى. كما سيتم تسليط الضوء على الظواهر والمستجدات العالمية والإقليمية ذات العلاقة بميزان القوى والأمن القومي الكويتي. كما سيتم حصر الكثير من الآثار السلبية الناجمة من هذا الصراع، وذلك في سبيل بناء نموذج إيجابي يمكن من خلاله الخروج من حالة الاختناق الدبلوماسي والمعادلات الصفرية التي تجتاح الكثير من العلاقات بين الكثير من الدول في المنطقة الخليجية والمحيطة بها وبالأخص العلاقة ما بين إيران والسعودية.

ثانيًا - الإطار النظري:

من حيث تشكيل الإطار النظري للبحث، تركز الدراسة على نظرية توازن القوى Balance of Power، وكيف تسهم في فهم ديناميكية الحركة السياسية الإقليمية المتأثرة بها، وفهم العلاقة الجدلية بين الأمن الكويتي الإستراتيجي والصراع الإقليمي الدائر بين القطبين السعودي والإيراني.

نظرية توازن القوى (Balance of Power Theory):

يرى الكثير من علماء العلاقات الدولية أن نظرية توازن القوى تمثل ديناميو الحركة في العلاقات الدولية بين كافة الكيانات السياسية المكونة والفاعلة في النظام الدولي. بشكل عام، ترتكز هذه النظرية على عاملي القوة والمصالح. ولقد تناول الكثير من المفكرين المعاصرين في حقل العلاقات الدولية مفهوم توازن القوى (Balance of Power) بشكل تفصيلي والمرتبط بأدبيات المدرسة الواقعية (Realist School) بكافة أشكالها التقليدية (Classic) والجديدة (Neorealism). ولعل بعض الباحثين يعتبر نظرية توازن القوى من أقدم نظريات العلاقات الدولية حيث ارتبطت بقيام الصراع بين الدول منذ نشأتها الأولى (شبكة ضياء، 2010). ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم توازن القوى وأشكاله وأنماطه، نظرًا لعدم جمودية هذا المفهوم ولطبيعته المتغيرة وفقًا لتباينات المكان والزمان (شبكة ضياء، 2010). وعلى الرغم من اجتهاد بعض الباحثين في محاولة الوقوف على تعريف محدد لتوازن القوى، فإن الطبيعة التعددية لهذا المصطلح والتي تفرضها متغيرات مكانية وزمانية ينتج عنها تعاريف وتصورات مختلفة حتى لو تقاطعت فيما بينها ببعض التشابهات (عبد القادر، 2014، 21–26). وقد أصاب أحد الباحثين كبد الحقيقة حينما وصف الدول بأنها لا تسعى إلى أن تخلق توازن قوى فيما بينها بل هي تسعى إلى تحقيق الهيمنة وبسط النفوذ ولكن حدة المنافسة التي تنشأ بينها على المصالح هي التي تصنع حالة التوازن (عبد القادر، 2014، 21). وقد يكون وصف التساوي في القوة أو التكافؤ في المقدرة الردعية يمثل نقطة التقاء بين الباحثين والمنظرين في حقل العلاقات الدولية بشأن هذا المفهوم (زغرب، 2013).

ومن الجدير ذكره بهذا الصدد أن بعض الباحثين يعتبر أن مفهوم توازن القوى لم يعد صالحًا لتفسير الواقع السياسي الدولي؛ إذ إنه يرتكز على حالة تقليدية في العلاقات بين الدول في حين أن تطور حاسة الدول وتطور ذكائها أصبح يقود إلى مفهوم آخر يقوم على «توازن التهديد» (Balance of Threat) الذي يتعامل مع الإدراك المعرفي بوجود حالة تهديد من طرف دولي، ومن ثَمّ يبني سلوكه الخارجي على هذا الأساس (العامري، 2017)[1]. وفي هذا الإطار، يصل ستيفن والت إلى استنتاج مهم جدًّا يتمثل في أن ديناميكية التوازن بشكل عام على أنه ذلك التحالف مع الآخر ضد التهديد الماثل؛ في حين أن تحالف المسايرة/الانحياز Bandwagoning يهدف إلى التحالف مع مصدر الخطر؛ أي: إن والت يعتقد أن الطرف الضعيف يلجأ إلى هذا التحالف حتى يقلل من تهديد الخطر عليه من خلال التحالف معه واسترضائه؛ ومن ثَمّ محاولة تخفيف كمية خطورته على الأمن القومي (Walt,1987 : 16-20). كما يؤكد والت، بخلاف النظرية الواقعية الجديدة التي يتزعمها كينث ولتز، أنه على الرغم من أن للقوة دورًا كبيرًا في تشكيل الأحلاف ولكنها ليست المحدد الوحيد الذي يقود الدول إلى الدخول في أي حلف. فوفقًا لستيفن والت هنالك أربعة محددات أخرى تتعلق بتحليل الدولة لخصائص الخصم، والتي من شأنها التأثير في قرار الانضمام إلى الحلف وهي:

1- تحليل قدرات القوة الإجمالية للخصم والتي تتضمن الحجم السكاني وقوة الاقتصاد القومي وموارده الطبيعية وغيرها.

2- القرب الجغرافي وتأثيره في فاعلية قدرات وقوة الخصم بالزيادة أو بالنقصان.

3- القدرات العسكرية خاصة الهجومية التي من شأنها أن تهدد السيادة وسلامة الأراضي والأمن القومي.

4- الانطباع التصوري عن مدى عدوانية الخصم.

(1) أول من تطرق إلى مفهوم توازن التهديد، البروفسور ستيفن والت Stephen M. Walt في دراستيه:
"Alliance Formation and the Balance of World Power," (1985), International security 9 (4), 3-43.
"The Origins of Alliances," (1987), Ithaca: Cornell University Press.

إن ما يرمي إليه والت من خلف هذا التنظير الدقيق لتحليل سلوك الدول وتشكيل الأحلاف هو أن هذه الأخيرة إنما تتشكل بناءً على قواعد أخرى غير تقليدية مثلما يذهب كل من النظرية الواقعية التقليدية أو الجديدة. فهو قد أدخل عناصر جديدة على شكل محفزات إضافية لاتخاذ قرار الدخول في الأحلاف. كل تلك الدوافع والحوافز إضافة إلى القوة تقود والت لكي ينتهي إلى نتيجة مؤداها هو طرح نظرية التهديد المتوازن، وكأنه يقول: إن الدول تلجأ إلى الأحلاف ضد المصدر الأكثر تهديداً لها وليس لأنها هي تشعر بالقوة أكثر (Walt, 1987, 16-20).

وعلى الرغم من كثرة الانتقادات التي وجهت لنظرية توازن القوى من المدارس الفكرية المختلفة في حقل العلاقات الدولية وتحديدًا من المدرسة الليبرالية والبنيوية خاصة فيما يتعلق بجوانب قصورها في تفسير بعض ظواهر العلاقات الدولية؛ فإنّ ذلك لا يقلل من جدية استخدامها في تحليل التفاعل السياسي القائم في الوقت الراهن بين الكثير من دول العالم وتحديدًا منطقة الخليج.

ويمكن القول: إن نظام توازن القوى يقوم وبشكل تلقائي بين مجموعة من الدول التي تحاول أن تصون سيادتها ومصالحها ضمن نسق محدد من العلاقات الديناميكية. ولقد تطرق إلى ذلك وبشكل تفصيلي المفكر هانس مورغنثاو في كتابه: «السياسة بين الأمم»؛ حيث عرف السياسة الدولية بأنها «صراع للحصول على القوة» (Morgenthau, 1987). ومن أجل تحقيق ذلك؛ تسعى الدول إلى زيادة قدراتها العسكرية والاقتصادية من جانب، أو الدخول في أحلاف وترتيبات الأمن الجماعي أو المعاهدات الأمنية الجماعية أو الثنائية من جانب آخر. ويمكن القول: إنه في هذا الإطار تسعى الدول إلى علاقات التوازن من خلال القواعد الآتية:

1- تعظيم المصالح وزيادة القوة الذاتية خاصةً العسكرية والاقتصادية.

2- مقاومة تفوق الطرف الخصم والعمل على الحد من قدراته العسكرية والاقتصادية.

3- سعي جميع الأطراف (بمن فيهم المتخاصمون) إلى تحقيق الاستقرار في ظل نظام يحقق الحد الأدنى من المصالح للجميع.

وفي ظل هذه الآليات الثلاث يقوم نظام التوازن، ومن ثَمّ فإن الدخول في ترتيبات جماعية تمثل الأمن الجماعي كالتنظيمات الدولية الشاملة من أجل تحقيق الاستقرار ليس كمثل الدخول في أحلاف، من حيث إن الأولى وإن كانت تمثل حالة ناعمة فإنها أكثر جنوحًا نحو السلم، أما في حالة الدخول في أحلاف فذلك يمثل درجة أعلى من الترتيبات إذ تكون أقرب إلى مستوى الصراع، بعكس الأولى التي تقترب من التعاون. وفي الوقت نفسه، فإن الدخول في أحلاف يكون بدرجات مختلفة تتراوح بين الأحلاف التوازنية الردعية والأحلاف الإستراتيجية وتحالفات الأضداد أو ما يسمى بتحالفات المسايرة/الانحياز. وهذا النوع الأخير من الأحلاف هو الأعقد والأخطر إذ ينشأ بصورة مؤقتة بين مجموعة من الدول غير المنسجمة أيديولوجيًّا ولا مصلحيًّا ولكنها بصدد التصدي لعدو مشترك ما يجعل ذلك الحلف مؤقتًا وهشًّا من أجل تحقيق التوازن مع العدو الأخطر. كما أن هذا النوع من الأحلاف قد ينتهي في حالات كثيرة إلى الفشل أو أن يقوم المتحالفون بمواجهة بعضهم بعضًا بعد الانتهاء من العدو المشترك أو بتغيُّر مصالحهم التي ترتبط بوشائج متعددة الأطراف والأبعاد على نحو متباين بين الداخلين في هذا النوع من الأحلاف. ويقول البروفسور جون ميرشماير: إن «تحالف المسايرة/الانحياز يحصل عندما تقوم الدولة المهددة بمشاركة الدولة التي تهددها من أجل أن تستغل دولًا أخرى، ولكنها تترك للمنافس الخطر ليربح بشكل غير متكافئ من الغنائم التي يحصلون عليها معًا. بمعنى آخر، راكب العربة يسمح لصديقه الجديد بتحسين موقعه في ميزان القوى» (Mearsheimer, 2009, 243). وليس الدخول في هذا النوع من التحالف هو من أجل الآخرين الأقوياء فقط، بل تسعى الدول الصغيرة إلى تأمين أمنها من خلال اللجوء إلى هذه التحالفات لكونها تواجه خطرًا أكبر. ويلخص ميرشماير هذه الحالة بقوله: إن الدخول في تحالف المسايرة أو الانحياز هو خيار الطرف الضعيف (Mearsheimer, 2001).

وفي هذا السياق نشير إلى دراسة أجراها كل من Laura Levick and Carsten-Andreas Schulz وتتعلق بالخيارات الإستراتيجية لبعض دول أمريكا اللاتينية في علاقاتها مع الدول العظمى، يناقش الباحثان ثلاث إستراتيجيات محتملة، وهي: الالتزام المؤسسي Institutional Binding أو تحالف المسايرة/الانحياز Bandwagoning أو التوازن الناعم Soft Balancing. ويعتقد الباحثان أن

العلاقة مع الدول العظمى إما أن تكون بمنزلة الالتزام المؤسسي حينما تود «الدولة الثانوية» (Secondary State) – هي الدول الأقل قوة أو الأصغر وليست من الدول العظمى بحسب رأي الباحثين – مشاركة الدولة العظمى بالأرباح المتبادلة، أو أن تلجأ الدول إلى إستراتيجية تحالف المسايرة/الانحياز إذ يعني ذلك أن الدولة تدخل مع الدولة العظمى بالحلف ضد طرف ثالث لكونه يمثل خطرًا أكبر. ويذهب الباحثان إلى أن هذين الخيارين من ضمن إستراتيجيات الاندماج Inclusive في سياسة الدولة العظمى. أما الإستراتيجية الثالثة فهي إستراتيجية التوازن الناعم التي تمثل تحالف الدول الثانوية أو الصغيرة بعضها مع بعض دون الدخول في تحالف مع الدولة العظمى أو الاندماج في إستراتيجيتها (Levick and Schulz, 2020, 522). بناءً على ما سبق طرحه من الممكن القول: إن إستراتيجية تحالف المسايرة/الانحياز هي تلك الإستراتيجية التي تلجأ إليها الدولة المُهددة إما إلى طرف ثالث لدرء التهديدات المُوجهة لها من الطرف المُهدد وهو الطرف الأقوى، أو تضطر إلى مسايرة الطرف المُهدد – وهو الطرف الأقوى – من خلال الانحياز إلى جانبه والاصطفاف معه ومسايرته وذلك لضعف إمكانياتها وقدراتها، وعجزها عن التصدي لتهديداته. في حين أن إستراتيجية التوازن الناعم هي شبكة التحالفات التي تنسجها الدول الصغيرة فيما بينها دون الحاجة إلى الدخول في تحالفات مع دول عظمى – كما تم الإشارة إليه سلفًا.

ولقد حاول Betul Dogan-Akkas تفسير انتقال دولة الإمارات من نموذج تحالف المسايرة/الانحياز في حرب اليمن إلى إستراتيجية (Buck Passing)– التي تعني تمرير أو تحميل أو إلقاء المسؤوليات على عاتق أطراف أخرى، تحديدًا تلك المسؤوليات ذات التكلفة الباهظة سواء ماديًّا أو سياسيًّا – وذلك في دراسته حول صناعة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية في اليمن، استخدم أكاس نموذج حلف المسايرة/الانحياز لتفسير السلوك السياسي الخارجي لدولة الإمارات معتمدًا على سياستها إزاء الحرب في اليمن؛ إذ وجد أن هذه السياسة أخذت بالتغيير شيئًا فشيئًا من هذا النموذج إلى آخر بعدما طالت الحرب وأصبحت تكلفتها السياسية باهظة. وينتهي أكاس إلى أن دولة الإمارات وإن كانت تشاطر المملكة العربية السعودية الجوانب المالية، فإنها تحاول أن تبتعد عن التكلفة السياسية (Akkas, 2021). وبغض النظر

عن صحة الرأي الذي ذهب إليه أكاس، فإن التطبيق العملي لمثل هذه التحالفات والإستراتيجيات قد أصبح أمرًا متبعًا لدى سائر دول المنطقة سواء كانت صغيرة أم كبيرة.

وبهذا الصدد يتعين الإشارة إلى أن بعض الدول تتبنى سياسة التحوط (Hedging) في سياستها الخارجية؛ من أجل الحفاظ على استقرارها وأمنها القومي في ظل مرحلة التحولات العالمية للقوة. وكما يذهب إسماعيل تلسي ومحمد راكيبوجلو في الدراسة المعنونة بـ«التحوط كإستراتيجية بقاء للدول الصغيرة» التي طبقها على الكويت، إلى أن الأخيرة تلجأ إلى إستراتيجية التحوط عبر استخدام نماذج من تحالف المسايرة/الانحياز أحيانًا أو سياسة التوازن تارة أخرى. ويعرف الباحثان إستراتيجية التحوط بما يأتي: «إنه موقف الدول التي تهدف إلى تعويض الخسائر أو المكاسب المحتملة. إنه يساعد دولة صغيرة على الاستعداد لحالات المواجهة، عدم اليقين، والمخاطر وذلك من خلال الحماية وتعزيز مكانتها الأمنية في حالة ساءت علاقتها بزعيم النظام أحادي القطبية. إنها إستراتيجية عملية للدول التي لا تستطيع أن تستقر على إستراتيجيات ثابتة مثل التوازن أو تحالف المسايرة/الانحياز أو تمرير المسؤولية (Telci and Rakipoglu, 2021, 15). وفي هذا الصدد، يذكر كل من محمد سلمان وجوستاف جيرارتز في دراستهما «إستراتيجية التحوط ونموذج التوازن في ظل نظام القطبية الأحادية» أن الدول الصغيرة تنتهج إستراتيجية التحوط، تظهر بوضوح في خيارات الدول الصغيرة في علاقاتها مع الدول الكبيرة خلال فترة النظام الأحادي القطبية غير الصارم. وبمعنى آخر؛ فإن سياسة التحوط التي تتبناها الدول الصغيرة تكون أكثر في فترة عدم وضوح هيمنة القطب الواحد، وفي ظل وجود احتمالات كبيرة بعدم التيقن من سياسة الدولة الكبيرة حتى لو كانت متحالفة مع الدولة الصغيرة. والدول الصغيرة المرتبطة بالدولة العظمى في هذه الحالة تحاول أن تتخذ سياسات تحوط من خلال مد علاقاتها مع الدول العظمى والوسيط إقليميًّا وعالميًّا حتى لو خسرت على المدى القصير في سبيل أن تحقق أرباحًا على المدى البعيد (Salman and Geeraert, 2016, 2-7). إن إستراتيجية التحوط تختلف قليلًا عن سياسة التوازن التقليدي من حيث إن الأولى لا تسعى إلى الدخول في حالة عداء مع الدولة العظمى التي تود أن تعزز هيمنتها على النظام الدولي، ولكنها تمد علاقاتها

بشكل ناعم مع الدول في المحيطين الدولي والإقليمي التي تعتبر من الدول المنافسة أو المعادية للدولة العظمى. وعلى الرغم من هذا الاختلاف البسيط، فإن كلًّا من سياستَي التحوط والتوازن يهدفان إلى تحقيق أقصى درجة من المحافظة على الأمن القومي للدول الصغيرة.

ومما هو لافت للنظر ما طرحه ستيفن ديفيد Steven David في إحدى دراساته المعنونة بـ«شرح تحالف دول العالم الثالث» (Explaining Third World Alignment) حيث أشار إلى مفهوم جديد يتعلق بسلوك أنظمة دول العالم الثالث إزاء الأحلاف. يعتقد ديفيد أن ما أطلق عليه «التوازن الجمعي» (Omnibalancing) هو نتاج توجهات النخب أو القادة السياسيين في دول العالم الثالث. ويؤكد ديفيد ذلك بقوله: إنه إذا كان توازن القوى يهدف إلى مواجهة تهديد دولة لدولة أخرى من خلال وسيلة التحالف، فإن التحالف في دول العالم الثالث ليس بالضرورة يحاكي الفرضية السابقة بل إن سلوك القادة في دول العالم الثالث للتحالف هو التهديدات الداخلية والخارجية لقيادتهم (David, 1991, 233). ولقد أكد بعض الباحثين أن دول الخليج العربية تحيك تحالفاتها بناء على هذا المفهوم. فقد أشارت جاسيكا وتكنز Jessica Watkins إلى أن سلوك بعض الدول الخليجية التحالفي هو نتاج التهديد لأنظمة الحكم من الداخل الناتجة من موجات الربيع العربي، والخارج الآتية من التهديد الإيراني (Watkins, 2021). ولقد أكدت الشيفا روزمان Alisheva Rosman ذلك السلوك لبعض الدول الخليجية في علاقاتها مع إسرائيل خاصة، بل وتصاعد هذا السلوك مع أحداث الربيع العربي والتحدي الإيراني (Rosman, 2004, 185-192).

ويتضح من سياق النقاش السابق أن بعض دول الخليج تتخذ سياسات مختلفة في سبيل تحقيق التوازن والأمن القوي لها في ظل ظروف المرحلة الدولية الراهنة التي تنذر بتحولات للقوة (Power Transition). فالمملكة العربية السعودية تقترب من اللجوء إلى نموذج حلف المسايرة/الانحياز (Bandwagoning)، ودولة الإمارات العربية تقترب من نموذج تمرير المسؤولية (Buck Passing)، أما الكويت فتتجه أكثر إلى سياسة التحوط (Hedging). وعلى الرغم من تلك الاختلافات في النماذج، فإن ذلك لا يعني أن لكل من هذه الدول سياسة واحدة أو نموذجًا أوحدَ تتبعه، بيد أنها ممكن أن تلجأ إلى

سياسة أخرى مثلما تلجأ الإمارات على سبيل المثال إلى سياسة التحوط مع إيران في بعض الأحيان وفي في ظل ظروف محددة (El-Dessouki & Ola, 2020). إن كلًّا من هذه النماذج يهدف إلى تحقيق درجة من درجات التوازن والأمن القومي لكل دولة وفقًا لمنظورها الخاص، وهو الأمر الذي يكشف عن قراءات مختلفة عن التحول الدولي وما يصحبها من تحديات وتوقعات مستقبلية. وهذا ما يدعو إلى اعتقاد أن مجلس التعاون الخليجي بصفته أداة تنظيمية للدول الخليجية العربية لم يستطع توحيد تلك الرؤى وهو الأمر الذي قد يكون له اختلالات في نسق السياسة الخارجية لدول المجلس في ظل مرحلة مهمة من مراحل النظام الدولي الذي يشهد تغييرات نوعية مختلفة.

ثالثًا - التغييرات الدولية والإقليمية وتأثيرها في موازين القوى:

منطقة الخليج ليست استثناء بل هي مثال حي لتجسيد مصداقية نظرية توازن القوى على المستوى الإقليمي المتعاطي مع مستوى النظام العالمي المستقر هو أيضًا على نسق منظومة توازنات القوى. وفي الحقيقة فمنذ أمد بعيد، يرجع عهده إلى تدخل القوى العظمى في هذه المنطقة، تقف دوافع تحقيق التوازن أو الإخلال به لصالح جهة ضد جهة أخرى كهدف تسعى إليه الدول الصغيرة والكبيرة من أجل بلوغ إحدى الغايتين أو كلتيهما: «حق الوجود والبقاء (Right to Exist and Survive) وحق الفعل (Right to Act and to dominate)». أما حق الوجود والبقاء، فهو ما تسعى إليه الدول الصغيرة وفق آليات التحالف في إطار توازن القوى الذي يضمن استقرارها وسيادتها ويحفظ أمنها جراء أي اختلال في نسق العلاقات المتوازنة بين الدول الأكبر، والتي تسعى إلى الهيمنة الإقليمية أو الدولية وفق مقوماتها وقدراتها القومية. في حين أن حق الفعل والهيمنة هو سبيل الدول القوية لتأكيد سيطرتها سواء الإقليمية أم الدولية من خلال الحرب أو التحالفات الإستراتيجية والتكتيكية التي تهدف إلى تحقيق تفوق على القوى المناوئة لها. وفي كلا المسلكين تفاصيل كثيرة تتوقف على الحالة الجيوسياسية والزمانية لظروف الواقع الدولي. وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج تحديدًا، تتراوح درجات التوازن بين التحالفات بفعل تداخل الحقين بعضهما مع بعض في أجندات الدول الإقليمية والعالمية وفقًا لمنظومة المصالح الإستراتيجية والتحديات الأمنية التي تواجهها. لذلك؛ فإن المنطقة تشهد عدم استقرار منذ أكثر من 35 عامًا. ولقد تضاعفت حالة الاختلال في توازن القوى

الإقليمي المدفوع بمصالح الدول القوية إقليميًّا وعالميًّا بشكل خاص بعد أن شهد العالم أربعة أحداث محورية تتمثل في الآتي:

1- **سقوط الاتحاد السوفييتي**، وانفراط سبحة نظام القطبية الثنائية عالميًّا، وهو الأمر الذي أدى إلى تسابق قوى جديد بين الدول التي كانت تمثل الهيمنة متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين التقليديين وبوجه خاص المملكة المتحدة، وبين الدول التي بدت ترتاب من تبلور نظام قطبية أحادية مثل الاتحاد الروسي والصين وحلفائهما. ومنذ ذلك الحين؛ أي: بعد عام 1991، حتى الآن يشهد النظام الدولي حالة فترة التحول "Transition period" والتي تعد من أخطر المراحل إذ تسود فيه حالة من عدم الاستقرار وهشاشة في حالات التوازن الدولي والإقليمي التي يضبط إيقاعها في الغالب آليات التحالفات الإستراتيجية. ومما زاد حالة الهشاشة في الفترة التحولية الراهنة هو توالي أحداث عرضية Episodic Events تخللت العلاقات الأوربية كالتي شابت تكتل الاتحاد الأوربي من حيث نزعة بعض الدول فيه إلى التحلل من تبعات النزعة الأمريكية الدولية ولجوئها إلى الأدوات العسكرية لحل النزاع مثل ما جرى في غزوها للعراق عام 2003 إذ عارضت كل من ألمانيا وفرنسا وبعض الدول الصغيرة هذا الخيار. إضافة إلى ذلك، فلقد شهد الاتحاد الأوربي نمطًا جديدًا في التذبذب تمثل في نزعة بعض أعضائه الانفصالية على إثر الأزمة الاقتصادية التي بزغ فجرها عام 2008 ولا تزال آثارها قائمة حتى الآن مما حدا ببريطانيا إلى الخروج من الاتحاد إلى جانب رغبة بعض الدول في الإجراء نفسه، وإن كان ذلك بوتيرة خجولة. هذه الهشاشة الهيكلية في المعسكر الغربي التقليدي أدت إلى زيادة الاختلال في ميزان توازن القوى إذ أدى إلى انخفاض في حصيلة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تسعى إلى بناء نظام أحادي القطبية. وبناء على ذلك، تحاول واشنطن جاهدة بناء نظام تحالفي جديد يعالج هبوط هيمنتها من جهة، ولا ينهكها في مواجهات عسكرية مباشرة خاصة في ضوء فشل غزوها في كل من أفغانستان والعراق. وعلى هذا النحو، تذبذبت سياسيات الولايات المتحدة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي إذ لم تشهد نسقًا إستراتيجيًّا محدّدًا. فالرئيس جورج بوش الأب نادى بنظام عالمي جديد يقوم على أساس

الاحتكام إلى النظام والقانون الدولي وفقًا للمنظور الأمريكي الإستراتيجي الناعم، وهو ما أطلق عليه: القوة الناعمة Soft Power، في حين سعى نظيره الرئيس كلينتون للتركيز على الداخل الأمريكي محاولًا إعطاء أولوية لمعالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الأمريكي عبر استثماره أكثر في «النافتا» (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) ذلك التنظيم الاقتصادي الذي يجمع الولايات المتحدة مع كل من كندا والمكسيك، مما استرجع حالة شبه العزلة الأمريكية إلا في مجالات إستراتيجية محددة فقط. وعندما أتى الرئيس جورج بوش الابن استرجع مفهوم القوة الخشنة والحرب الاستباقية للولايات المتحدة معتمدًا على المحركات العسكرية لها فخاض حربين رئيستين ضد أفغانستان والعراق مستنزفًا من الخزانة الأمريكية المزيد من التريليونات، والتي أثرت في مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية؛ الأمر الذي استغلته بعض القوى الآسيوية مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وبعض الدول الأوربية لتعزيز اقتصادياتها. وعندما أتى الرئيس أوباما كان في مواجهة تحديات دولية من بعض الجماعات الإرهابية إلى جانب التعهدات للدول الحليفة، مع تلك التي تقوم بها الدول المتحدية مثل إيران وكوريا الشمالية وروسيا والصين، إضافة إلى التحديات الاقتصادية الداخلية. لذلك دأبت إدارة أوباما إلى تعزيز قوتها الاقتصادية من خلال تقليل تكاليف الصراع والحروب، ومن جهة أخرى الدخول في حوار بارد مع الدول المتحدية. جاء الرئيس ترامب محمولًا بتصورات متطرفة ضد الخصوم وبعض الحلفاء التقليديين مثل دول الخليج، إلى جانب التركة الاقتصادية التي ورثها من سابقيه. وعليه، لم يكن للرئيس الجديد إلا خيارات محددة، أقلها خطورة هو تقليل نظرته الشيفونية عن دول الخليج من حيث إنها تكتنز صناديق مالية ضخمة يمكنها أن تساعده على استعادة ميزان القوى الإقليمي ومعالجة شيء من الاختلالات الاقتصادية في الداخل الأمريكي، وهو المنظور الذي اختاره لكي يستعيد شيئًا من التوازن المنحدر في غير صالح بلده عالميًّا. ولكن ذلك الخيار لا يخلو من تحديات جديدة، على رأسها عودة المواجهة مع الدول المتحدية خاصة إيران وكوريا الشمالية وروسيا، وهي مواجهة ذات تكلفة عالية ورهان خطير جدًّا في ضوء معطيات الواقع الأساسية والاقتصادية والعسكرية.

2- **الإطاحة بنظام صدام حسين**، وفشل الولايات المتحدة في بسط هيمنتها على المربع العراقي واستشراء حالة الفوضى السياسية وتصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية وعدم الاستقرار. فباحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في 2003، اختل نظام توازن القوى الإقليمي الذي كان موزعًا على ثلاثية القوى الخليجية المتمثلة في كل من إيران والعراق والسعودية (زغرب، 2013). بل مهد هذا الاحتلال الطريق لنزوح العراق إلى جانب الطرف الإيراني بعد أن تشكلت حكوماته من الأغلبية الشيعية ذات الروابط الوثيقة مع النظام الإيراني. يمكن القول: إنه من بعد 2003 تم تسليم العراق إلى إيران على طبق من ذهب بحسب وصف وزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل. هذا التحول جعل ميزان القوى في المنطقة في حالة تأرجح حساس عكسته التوترات بين كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي ضوء المعادلة الصفرية التي تحكم الطرفين، فإن التغيرات في الساحة العراقية قادت إلى المزيد من التوتر في العلاقات السياسية بين كل من البلدين؛ مما يؤكد فرضية أنه كلما كسبت إيران في العراق كان ذلك بمنزلة خسارة للسعودية، والعكس صحيح. وعلى هذا الأساس، يحاول الطرفان جذب متحالفين جدد إلى حلبة الصراع عبر تطويع كافة السبل والروابط مع العديد من الدول؛ كالروابط الإسلامية مع باكستان، والتحالفات الإستراتيجية مع مصر والولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للجانب السعودي، وسورية وروسيا بالنسبة للجانب الإيراني، إلى جانب تركيا مؤخرًا بعد توتر علاقاتها مع المملكة العربية السعودية على إثر حادثة اغتيال جمال خاشقجي وبعض المسائل المتعلقة بجماعة الإخوان المسلمين. وفي ظل علاقات التجاذب والتنافر بين مصالح هذه الدول تسعى كل من إيران والسعودية إلى تحقيق الهدف المنشود، وهو ضبط ميزان القوى بحيث يكون مرجحًا لصالحها، وهو الأمر الذي أدخل العلاقات بينهما إلى حيز حد المعادلة الصفرية الخطيرة والقابلة للانفجار في أي وقت؛ مما أدى إلى تخوف بعض الدول من جراء ذلك وعلى رأسها دولة الكويت بحسبان موقعها الجغرافي المتموضع في وسط الدول الإقليمية الثلاث الكبرى، وفي قلب ما عُرف بمثلث الضغط.

3- الحدث الثالث والذي أثر وبشكل بالغ في معادلة التوازن الإقليمي المتشابك مع مركز التوازن الدولي، هو «**الربيع العربي**» إذ أصابت إرهاصاته جملة من الدول الإقليمية الرئيسة ما جعلها تؤثر بشكل بالغ في بندول حركة التوازن الإقليمي. فانقباض السياسة المصرية للداخل جراء تفاقم المتغيرات الداخلية، بعد سقوط نظام الرئيس حسني مبارك وما تبعه من تدحرج سياسي واقتصادي، وتراخي دور مصر الإقليمي والعالمي، من جهة أخرى، أثر سلبيًّا في رصيد التوازن المسحوب من حساب المملكة العربية السعودية تحديدًا على مستوى رصيد قوتها التحالفية إقليميًّا (سهر، 2014). لكن هذا الاختلال في ميزان القوى تداركته المملكة العربية السعودية من خلال علاقاتها وروابطها مع النظام المصري الحالي بقيادة السيسي. وفي الوقت نفسه، فإن انتقال عدوى هذا الربيع إلى سورية التي تعتبر تقليديًّا حليفًا لطهران وموسكو قد هدد رصيد القوة الإيراني والروسي؛ مما جعلهما يلقيان بثقلهما لمنع سقوط النظام السوري. واستنادًا لمنطق نظرية توازن القوى، فمن غير المتوقع أن تترك المملكة العربية السعودية الساحة السورية لتنفرد فيها إيران. وبناء على ذلك، تشهد الساحة السورية مستجدات عسكرية عبر شبكة العلاقات السابق ذكرها والتي تستهدف استعادة التوازن عبر عدم تمكين النظام السوري وحليفه الإيراني من استكمال بسط نفوذه على المدن السورية؛ مما يدل على أن أطراف التوازن الإقليمي والدولي تنجذب إلى «مغناطيسيته» بصورة تكاد تكون تلقائية. هذه العلاقة الممغنطة التي تمثل دينامو الصراع في سورية سوف تستمر لفترة طويلة ومن غير المتوقع أن تحل بمعزل عن استعادة التوازن في المركز (الخليج) بين المتنافسين الإقليميين والدوليين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية مقابل إيران وروسيا. كما أن التحولات السياسية التي أصابت اليمن جراء إرهاصات الربيع العربي قد أدت في نهاية المطاف إلى دخول القوتين الإقليميتين في هذه الدولة؛ مما أدى إلى مبارزة عسكرية مريرة منذ عام 2015. وفي العراق أيضًا نجد أن المشهد السياسي متلون بالصراع الإيراني والسعودي إلى حد كبير وصل إلى مواجهة بين الوكلاء الموالين لكلا الجانبين حتى غدت الساحة العراقية مرتعًا خصبًا لأعمال العنف بشكل لم يشهد له مثيل في تاريخ العراق إذ بلغ عدد القتلى في العراق جراء تلك الأعمال ملايين الأنفس والممتلكات

فضلًا عن تحطيم جزء كبير من المقدرات التراثية والبيئة. ولم يسلم لبنان أيضًا من ترددات موجات المواجهة السعودية الإيرانية الساخنة. فمن الواضح للعيان أن الساحة السياسية الداخلية اللبنانية مرتهنة بهذا الصراع مما أوجد انشقاقات سياسية أدت إلى انهيار اقتصاده وتبعثر العملية السياسية فيه ودخولها في تعقيدات يصعب حلها. علاوة على حالة من عدم الاستقرار الحكومي تبعها بالضرورة هدر كبير في موارد الدولة ومقدراتها الوطنية. وبدرجة أقل نجد أنه حتى الساحة الفلسطينية تشهد انعكاسًا لحالة الصراع السعودي الإيراني من حيث تأييد السلطة الفلسطينية للمملكة العربية السعودية، بينما نجد حماس على الجانب الآخر أكثر ميلانًا مع الجانب الإيراني، وهو الأمر الذي أعاد قراءة السياسات العربية الرسمية مع الكيان الصهيوني، الذي أخذ بالسعي إلى التقارب مع بعض الدول العربية والخليجية منتهزًا فرصة هذا الصراع.

4- الحدث الرابع الذي رمى بظلاله الدرامية على مشهد النظام العالمي بشكل مرعب ومفاجئ هو تفشي **وباء كورونا** (كوفيد 19). حتى بداية عام 2020 لم يكن أحد يتصور أن ينتاب العالم حالة من الهلع والخوف والانحدار الاقتصادي بهذا الشكل، لكن مع تفشي وباء كورونا المستجد بات العالم وفزع على أجراس موت مئات الآلاف وإصابة الملايين في كل دول العالم التي أصبحت ترزح تحت نير التوجس والخوف والتقوقع، فأغلقت الحدود، ومنع السفر، وأعلنت حالات الطوارئ وحظر التجول، ومنع فتح الأسواق والمتاجر، وخسر الملايين وظائفهم، وفاضت المصحات والمستشفيات من المرضى، وتفشت عنصريات من نوع جديد تجاه الأقليات والمهاجرين في كثير من الدول التي كانت تعتبر منفتحة، وأصبحت المنظمات الإنسانية والحقوقية خجولة من التطرق إلى حقوق الإنسان وتقليص حرياته وتقلص عملها في تقديم المساعدات فحسب، وغير ذلك من ظواهر مستجدة ألقت بظلالها على خريطة العلاقات الدولية ومنها ما هو متصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالعلاقات الإقليمية في منطقة الخليج. في وسط هذه الحالة، ومع الهبوط الحاد في أسعار النفط نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد ازدادت حدة التوتر والمواجهة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عالميًّا، والولايات المتحدة وإيران إقليميًّا. فمن

حيث المواجهة الصينية الأمريكية التي في حقيقتها لم تكن خافية على أحد منذ فترة طويلة لكنها لم تكن ظاهرة بهذا الحد الذي كشفته أزمة كورونا إذ أخذت التهم تتقاذف بين الدولتين علنًا وبشدة لم تعهدها علاقات البلدين منذ سياسة الوفاق في السبعينيات. ومن هذه المواجهة بدا المشهد السياسي على المستوى المنظومي يأخذ لونًا جديدًا من حيث إعادة تشكيل رقعة التحالفات والعلاقات. فعلى سبيل المثال، بعد أن تفشى الوباء في إيطاليا بشكل مرعب أغلقت جميع الدول الأوربية المتحالفة حدودها معها على الرغم من رابطة الاتحاد الأوربي وكذا فعلت الولايات المتحدة على الرغم من الترابط الذي شد وثائقه حلف الأطلسي، بينما أرسلت الصين مساعداتها وطواقمها الطبية إلى روما والمدن الإيطالية مما خلق حالة انفصام سياسي لدى بعض الدول الأوربية مثل إسبانيا وإيطاليا وغيرها إزاء الاتحاد الأوربي. هذه المظاهر والعلاقات بدأت ترتسم على المستوى المنظومي أو «الماكرو»، أما على المستوى الإقليمي أو «المايكرو» فالمواجهة الإيرانية الأمريكية أخذت منحنيات أخرى غير مسبوقة. فإيران أصبحت أكثر تحديًا للنفوذ الأمريكي حيث وجهت ضرباتها العسكرية على قواعد أمريكية في منطقة عين الأسد وأخرى في أربيل الواقعتين في العمق العراقي كردة فعل على اغتيال الأخيرة للجنرال سليماني في العراق. كما أبحرت سفن إيرانية نفطية إلى فنزويلا متحدية الحظر الأمريكي وبشكل غير مسبوق عالميًّا من حيث تحدي دولة وسيطة لمناطق نفوذ دولة عظمى. وعلى هذا المسار في المستويين فمن المتوقع أن تزداد المشاكل الجيوسياسية بحيث تنعطف الخصائل المايكروسياسية والاقتصادية بالصحية والبيئية والجرثومية مع جدائل الماكروسياسية والاقتصادية والعسكرية والتحالفية العالمية بحيث تشكل مجموعة من المشاهد السياسية الجديدة العالية في درجة الغليان التي من شأنها أن تؤثر في موازين القوى في المنطقة ومنه إلى المنظومات الأمنية القومية للدول، ومنها بالتأكيد الكويت (سهر، 2020). وليس من المبالغ القول: إن العالم سيعيش بمستوياته الثلاثة: الفردي والدولة والعالمي حالة من الريبة (Uncertainty) لمدة طويلة بحيث سيطغى الشعور بعدم الأمن والانكماش للداخل، عوضًا عن تقلص المساعدات الخارجية

والاهتمام بالقضايا الإنسانية خارج حدود الدولة القومي، علاوة على تغيير الأولويات والتحالفات وشبكات المصالح مقارنة بالحقبة السابقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى جانب الدخول في معترك التخوفات من الحروب الفيروسية والإلكترونية المستقبلية. وكل تلك التغييرات والمظاهر التي غدت واضحة بعد تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، لا شك من أنها تنذر بواقع جديد يؤثر في العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة الخليجية والشرق أوسطية، وعلى كافة مستويات التحليل السياسي (الفردي – الدولة – الدولي)، وهو الأمر الذي يستلزم الدراسة والتحليل.

فعلى **مستوى التحليل الدولي** هناك العديد من الظواهر التي برزت على إثر جائحة فيروس كورونا والتي سيكون لها آثار بالغة في المستقبل المنظور، ويمكن اختصارها على النحو الآتي:

– الحملة المضادة للعولمة التي اجتاحت العالم منذ قرابة ثلاثين عامًا وخاصة بعد انهيار المنظومة الشيوعية. ولقد تجسدت مظاهر العولمة بشكل كبير في توسع ثورة الاتصالات، وانتشار مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسياسات تحرير التجارة التي قادتها منظمة التجارة العالمية. كما توسع انتشار حجم وتأثير المنظمات غير الحكومية، وبالأخص الإنسانية والحقوقية والبيئية. ولكن بعد تفشي الوباء تبين وهن تلك المظاهر التي كانت من أكثر ملامح ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. ولقد عبر البرفسور روبن نيبليت (Robin Niblett)، المدير التنفيذي لمعهد شاتام هاوس Chatham House، عن ذلك بشكل جلي حيث أكد أنه من غير المتوقع أن تعود دول العالم إلى فكرة العولمة التي حدثت في مقتبل القرن العشرين (الشرفات، 2020). ومن تجليات الحملة المضادة لمظاهر العولمة انكماش الدول إلى داخلها بحيث عادت معها المدارس والسلوكيات الاقتصادية التي كانت تعتبر تقليدية مثل الدعم الحكومي للاقتصاد المحلي والتدخل فيه بصفتها الحامية له علاوة على عودة السياسات الحمائية والاحتكارية والتفضيلية التي شملت جميع القطاعات المالية والاقتصادية العامة والخاصة. كما تبين أيضًا فضفاضية آليات مفاهيم الاعتماد المتبادل التي راهن عليها الكثيرون وخاصة منظرو المدرسة الليبرالية. وقد تبينت الاختلالات السياسية والتضامنية في العديد من المنظمات العالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوربي

الذي كان يعتبر المثال الذهبي للمنظمات الناجحة بعد أن تخلى أعضاؤه عن تقديم الدعم وإظهار التضامن اللازم لإيطاليا في مكابدتها لأزمة الوباء إذ انكفأت كل دولة من دول الاتحاد على نفسها ومشاكلها الداخلية. وفي هذا السياق اضمحل أو على أقل تقدير تراجع أيضًا دور المنظمات الإنسانية والحقوقية وذلك بسبب إرهاصات الواقع التي فرضت أولويات جديدة على الدول والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية على السواء. ومن خلال الاستطلاع الذي قامت به مجلة فورن بوليسي بشأن شكل العالم في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد 19 يقول البرفسور ستيفن وولت Stephen Walt أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد: إن المجتمع الدولي ستؤول أحواله إلى نموذج يكون فيه أقل انفتاحًا وأقل ازدهارًا وأقل حرية مقارنة بالنظام الدولي الذي كان سائدًا قبل تفشي الفيروس (Foreign Policy, 2020). وبالفعل فلقد تجسد ذلك من خلال العديد من الأمثلة والإجراءات التي لجأت إليها الحكومات كتقييد الحريات الخاصة بالانتقال والسفر، وترحيل الوافدين، والتضييق على الإعلام، واستخدام القوة المفرطة لتفريق التجمعات. لقد كانت تلك الممارسات من المحرمات في العهد الذي سبق مرحلة كورونا، إلا أنه وفي ظل هذه الأزمة أصبحت محظورات أباحتها الضرورات، بحيث لم تعد تلك المنظمات تنظر إليها كجرائم او كانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية والمدنية بذات الشكل الذي كانت تنظر إليه بحساسية مفرطة كما كانت في السابق. كما رسمت جائحة كورونا ملامح أمنية جديدة فرضت نفسها على سلم المنظومات الأمنية في أغلب الدول إن لم يكن جميعها. وفي خضم الزوبعة التي أحدثتها أزمة كورونا لم تعد القوة العسكرية والمقومات الاقتصادية والقواعد التكنولوجية وحدها متصدرة للمراتب العليا في أولويات الدول والمؤسسات الكبرى بل إن المسائل المتصلة بانتشار الفيروسات والحروب البيولوجية إلى جانب القضايا الصحية والكفاءات الصحية والتقنية والبشرية هي التي باتت تحظى بالاهتمام الأكبر من الدول والباحثين المختصين. وعلى هذا الأساس، يمكن القول: إن الكثير من تلك الظواهر التي صاحبت مفاهيم العولمة قد أصبحت مهزوزة ومشكوكًا فيها بعد أن كانت حتمية وبديهيات لا تقبل الجدال، أو على أقل تقدير أن تتبدل مفاهيم العولمة من النمط الليبرالي الأمريكي إلى النمط الاقتصادي السياسي المختلط للصين، كما أشار إلى ذلك كيشور مهبوباني Kishore Mahbubani عميد كلية لي كوان يو

للسياسة العامة في جامعة سنغافورة الوطنية (Foreign Policy, 2020). وعلى هذا الأساس، بات من المؤكد أن تعيد الدول حساباتها ومعادلاتها وخططها وسياساتها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، بل وحتى إعادة نسج رقعة تشابكاتها التحالفية وربطها بمفاهيم الأمن الدولي والقومي بشكل جديد أكثر تعقيدًا من قبل.

- إن جائحة كورونا جعلت الحديث عن الاختلال في ميزان القوى العالمي والصعود الصيني على حساب موقع الولايات المتحدة على سلم القوة الدولي أمرًا واقعيًّا ومقبولًا بل ومرجحًا لدى الكثير من المختصين. فلقد برز دور وقوة الصين بشكل لافت للنظر، في حين أن الولايات المتحدة بدت وكأنها في ورطة كبيرة. ففي الوقت الذي أحرزت فيه الصين تقدمًا في الحد من انتشار فيروس كورونا على الرغم من الاكتظاظ السكاني الكبير، أخذت واشنطن تكابد الحيرة في اتخاذ قرار واضح إزاء هذه المشكلة المرضية مما كبدها خسائر كبيرة في الأرواح والجوانب الاقتصادية. وعلى صعيد آخر، دأبت الصين إلى تقديم مساعداتها لدول محسوبة على المعسكر الغربي مثل إيطاليا وإسبانيا وصربيا والمجر وبلجيكا علاوة على دول آسيوية حليفة لواشنطن مثل اليابان وكوريا الجنوبية بينما تخلت عن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية. كما استطاعت بكين أن تمد يد العون في أثناء هذه الجائحة إلى دول عالمية كثيرة مثل روسيا وباكستان وإيران والعراق ومصر وتونس وسيرلانكا والفلبين وفلسطين، بخلاف الولايات المتحدة التي انكفأت على نفسها وأغلقت حدودها ومنعت الكثير من مواطني الدول المتحالفة معها من الدخول إلى أراضيها. ولا شك في أن لهذا التباين في التعاطي مع الجائحة أثرًا مستقبليًّا بالغًا في أن تعيد العديد من الدول حساباتها السياسية والاقتصادية بل وحتى الإستراتيجية مع الوضع العالمي المستجد مع فيروس كورونا المستجد، وهو الأمر الذي قد ينذر بتحول في موازين القوة في النظام الدولي القادم.

أما على مستوى الدول فيتوقع ريتشارد هاس Richard Haass، رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية والمحاضر في جامعة هارفارد، أن الدول ستركز على شؤونها الداخلية على حساب تعهداتها والتزاماتها الخارجية وذلك بسبب الآثار التي تركتها رياح جائحة كورونا العاتية (Foreign Policy, 2020). ومما لا شك فيه أن تركيز الدول على ما في داخلها دون المساهمة في القضايا العالمية سيكون له آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة. فإذا استمر

هذا الوضع فمن المتوقع أن تضمر المساعدات الخارجية بكافة أنواعها، مما يتبعه بالضرورة زيادة في مستويات الفقر والهجرة غير الشرعية والبطالة وارتفاع في معدلات الجريمة الدولية المنظمة، علاوة على ارتفاع في عدد الدول الفاشلة وزيادة للصراعات العسكرية والسياسية وتهديد للاستقرار والسلم الدوليين، وغيرها من ظواهر من شأنها أن تقوض أركان الأمن الدولي. ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن تتغير الكثير من سياسات الدول وأجندات المنظمات الدولية في قطاعات مهمة كالاستثمارات والإنفاق العسكري، والأحلاف السياسية، فضلًا عن إعادة الترتيبات الدولية في القضايا المالية والتجارية بشكل يتناقض مع ما استقرت عليه الاتفاقات الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية. ويبدو أن الدول ستنشغل في إعادة بناء هياكلها الوظيفية والاقتصادية والسياسية بما يتلاءم مع المستجدات الدولية التي نتجت من جائحة كورونا. فالدول قد تعلمت دروسًا قاسية من هذه الجائحة أتت على كينونتها وبقائها واستقرارها. ومن المتوقع أن تركز الدول في المرحلة القادمة على الإعداد للاكتفاء الذاتي من الطواقم البشرية الأساسية الكفيلة بالتصدي لحالات الكوارث والأزمات الشبيهة بما حدث. وفي مجاراة ذلك ستزيد الدول من تعبئتها للبنى الإلكترونية التحتية وقدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي وتقنيات المعلومات.

– ومن المتوقع أن تستعيد الحكومات دورها في الاقتصاد الوطني والتدخل في مجرياته والعودة من سياسات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي. فالكثير من الدول أدركت مدى أهمية قبضتها على المنشآت الاقتصادية الحيوية خاصة تلك التي تعمل في مجال تقديم الخدمات الأساسية للشعب. إن أزمة كورونا برهنت على ضرورة أن تكون الدول مهيمنة على المقدرات الاقتصادية التي من شأنها أن تضبط الأسعار وتدفق الخدمات للمواطنين بشكل مستقر حتى لا تتأثر الأوضاع السياسة بشكل سلبي. فلا شك في أن الجدال التقليدي حول عودة هيمنة ومحورية الدولة (Bringing The State Back In) في السياسات الاقتصادية سيكون حاضرًا من جديد بخلاف التوقعات السابقة التي كانت ترى أن الدولة بدأت بفقدان دورها الحيوي في قانون السوق. وإزاء ذلك المسار، فمن المتوقع أن تتحرك القوى الاقتصادية والنخب التجارية في مناهضة هذا الدور الذي ستتخذه الحكومات لأن ذلك يقوض من مكانتها في السوق، وهو الأمر الذي ينبئ بمواجهة مباشرة بين

الحكومات ومعها الطبقات العمالية والوسطى ضد معسكر الطبقات البرجوازية. وفي هذه الحالة ستواجه الحكومات ورطة الوقوع بين مطرقة التيارات الشعبية وسندان النخب التجارية.

– أما على مستوى الفرد، بعد أن نقلت إرهاصات هذا الوباء الأفراد من فسحة حرية الانتقال ومساحات الأولويات إلى دوائر النقيض تقريبًا، فإن ذلك سيظل أثره معلقًا في الأذهان ومؤثرًا في السلوك لفترة طويلة إذ سيخلق حالة من عدم الطمأنينة وتفشي الشعور بالريبة. ومن دون شك، فالكثير من الجوانب في هذه النقلة المفاجئة له سلبياته كما أن له إيجابياته. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن السلوك الاجتماعي على المستوى الفردي والأسري الذي خيم عليه في الفترة السابقة التواصل الإلكتروني الجامد قد حل بدلًا عنه التواصل الاجتماعي المباشر بين أفراد الأسر. وفي حين أن رأس المال الاجتماعي قد تقلص في جوانبه الأسرية في الحقبة السابقة نتيجة استشراء أو الإدمان على التواصل الأسري عبر الأدوات الإلكترونية، فإنه قد ازداد على إثر البقاء في المنزل لساعات أطول والقضاء على موائد الطعام والتحادث المباشر لساعات أكثر. وبما أن صحيَّة العلاقات الأسرية في غاية الضرورة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، فلا شك في أن مواصلة التشجيع عليها واستدامتها ستنعكس على سائر المجتمع فكريًّا ومعنويًّا وسلوكيًّا. وبما أن الكثير من نظريات التنمية الحديثة تتبنى ضرورة وجود درجة كبيرة من رأس المال الاجتماعي في مستواه الجذري (المايكرو)؛ أي: الأسري، فلا بد من عدم ضياع هذه الفرصة التي نتجت إيجابيًّا من الأزمة.

– وعلى المستوى الاقتصادي الفردي أيضًا من الملاحظ وجود تغيير في السلوك الاستهلاكي للأفراد والأسر. فبسبب وجود الأزمة جنح الأغلب من الأفراد إلى السلوك الادخاري بدلًا من السلوك الاستهلاكي، وحل الصرف المنضبط للحاجيات الأساسية بدلًا من مشتريات الرفاهية، ولعل هذا السلوك الذي فرضته المرحلة يتعين أن يتحول إلى «ثقافة» مستدامة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي العام، سواء كان للأسر أو الدولة. ومن ثم، فمن الضروري تحفيز المبادرات الخاصة بالذكاء المالي والادخاري.

– ومما هو ملاحظ أيضًا أن هنالك درجة عالية من العزوف عن الخطاب الاستفزازي القائم على الاستقطاب الفئوي والطائفي، هو الأمر الذي يعزز الوحدة الوطنية الضرورية في تبني سياسات عامة قد تحتاج إلى رجاحة وثقة بين أطياف المجتمع السياسي على وجه الخصوص. ولكن في مقابل ذلك، هنالك درجة مقابلة من الإحساس «الشيفوني» تجاه الآخر من الجنسيات المختلفة، وهو الأمر الذي لربما يفضي إلى نهايات خطيرة منها صعود العنصرية والعنف وتدهور العلاقات بين الدول. وعليه يتعين على الحكومات أن تتبع نهجًا من شأنه أن يحد من هذه الظاهرة وتداعياتها الخطيرة. ولعلّ هناك أسبابًا ترتبط بتوقيت الأزمة هي التي تدعو البشر إلى اتباع هذا السلوك مثل الشعور بالخوف من عدو مشترك أو الموجة السياسية المفاجئة مثلما علل ذلك البرفسور بيتر كولمان Peter Coleman أستاذ علم النفس في جامعة كولومبيا. لكن وعلى الرغم من ذلك لا بد من استثمار هذه الحالة ونقلها إلى سلوك وثقافة صحية وجديدة للمجتمع (Politico Magazine, 2020).

– نتيجة لحظر التجول، والخوف من المخالطة من جانب، ولكي تحافظ بعض الشركات الخاصة بالمواد الاستهلاكية على أرباحها؛ تحول البائع والمشتري إلى التعامل عبر وسائل الدفع الإلكتروني من جانب آخر، فذلك قد أسهم في انسيابية الأعمال التجارية الصغيرة وزيادة تفاعلها وانتشارها بتكلفة أقل؛ الأمر الذي من المفترض أن ينعكس على الأسعار، ومن ثم انخفاض التكلفة على المستهلكين. وفي ذات الوقت من الممكن أن يوجد في هذا السوق الكثير من اللصوص الإلكترونيين و«الهاكرز»؛ مما يستلزم وجود ضوابط قانونية وبرامج أمنية إلكترونية صارمة تحصّن الأفراد من السرقات من النوع الجديد.

رابعًا – آثار المستجدات والتحولات الدولية على الأمن القومي:

وعلى هذا النحو المنصرف على أربعة المتغيرات المذكورة آنفًا؛ فلا مندوحة من أن العالم يعيش فترة التحول (Transition) من نظام عالمي إلى آخر. وبوصف علمي أكثر دقة وتنظيم، يمكن الاستعانة بنظرية تحول القوة (Power Transition) التي تصف كيفية اصطفاف الدول في مرحلة التحول الدولي من نظام إلى آخر. في هذه النظرية يضع أورجانسكي Organski تصنيفات أربعة للدول على النحو الآتي:

1- دول قوية راضية.

2- دول قوية غير راضية.

3- دول ضعيفة غير راضية.

4- دول ضعيفة راضية (محمد، 2016).

الصنف الأول هو تلك الدول التي تمارس الهيمنة من خلال امتلاكها للقوة الصلبة والقوة الناعمة، والصنف الثاني هو الدول المتحدية للدول المهيمنة والتي تسعى إلى منافستها وتحديها في قوتها الصلبة والناعمة، والصنف الثالث هو الدول الأقل قوة – تحديدًا القوة الصلبة – لكنها غير راضية عن الوضع الدولي في ظل هيمنة الصنف الأول؛ لذلك فهي تنجذب إلى الدول من الصنف الثاني غير الراضية، أما الصنف الأخير فهو تلك الدول التي تتحالف مع الصنف الأول المهيمن لكونها راضية عن الوضع القائم عالميًّا في ظل نظام الهيمنة الذي تمارسه الدول من الدول القوية الراضية. ولعل هناك حاجة إلى إجراء بعض التحديثات على هذه التصنيفات في إطار ذات النظرية، يمكن أن تساعد على وصف الحال الدولي القائم أكثر دقة. ومن أهم تلك التحديثات هو وجود تصنيف ثالث للدول الراضية وغير الراضية وهو الدول المتوسطة القوة أو الدول المهيمنة على المستوى الإقليمي مثل السعودية وإيران. ووفقًا لتلك التصنيفات يمكننا فرز الدول على النحو الآتي:

1- أمثلة من الدول القوية الراضية هي الولايات المتحدة الأمريكية.

2- أمثلة من الدول القوية غير الراضية هي روسيا والصين.

3- أمثلة من الدول المتوسطة وغير الراضية هي إيران.

4- أمثلة من الدول المتوسطة والراضية هي السعودية.

5- أمثلة من الدول الضعيفة غير الراضية سورية.

6- أمثلة من الدول الضعيفة الراضية هي الكويت.

وبطبيعة الحال، فالمعني من الدول الضعيفة هو ليس انتقاصًا بها بل قياسًا على درجة فعاليتها وتأثيرها في صناعة الأحداث السياسية، وهو قياس نسبي قابل

للتغير مع مرور الزمن. وإن جاز ذلك التصنيف، فيمكن تطبيقه في الواقع كي يتم توضيح صورة التجاذب والتنافر على ميزان القوى الهش الذي يعم بظلاله على المنطقة.

وبنظرة استقرائية سريعة يمكن القول: إن مشاهد اختلالات عدم توازن القوى قد تجلت منذ أواخر الحرب الباردة، ومن ثم بعد سقوط نظام شاه إيران، إلى الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها، وصولًا إلى سقوط نظام صدام إلى ما انتهى إليه الوضع الحالي بعد التداعيات السياسية لما أطلق عليه بالربيع العربي في كل من دول المحيط بمنطقة الخليج على وجه الخصوص العراق وسورية ومصر وليبيا واليمن. وعليه، يمكن الاستنتاج بوضوح أن هناك اضطرابًا ملحوظًا في طرفي معادلة العلاقة التوازنية التي يتحرك بندولها بين المتطلبات السياسية – الأمنية والاستحقاقات الاقتصادية المتداخلة في الإستراتيجيات المتعارضة للقوى الإقليمية والدولية. وأخذًا بعين الاعتبار أن طرفي المعادلة في هذا التوازن على المستوى الإقليمي الحالي يتمثل بين جبهتين: الأولى هي الجبهة الإيرانية والثانية هي الجبهة الخليجية السعودية. فإن أي أحساس جاد بالخلل في موازين قوى الجبهتين قد يقود حالة التوتر إلى صراع ممتد من شكل الحرب الباردة ولربما إلى شكلها الساخن. لذلك فإن الظروف الموضوعية لقيام طرف أو الطرفين في آن واحد بعمل عسكري يعد أمرًا في دائرة الاحتمالات. ولنا من باب التقريب مثالان واقعيان في العصر الراهن: الأول هو عندما سقط نظام الشاه وهبطت قوة إيران العسكرية والاقتصادية والسياسية نتيجة إرهاصات الثورة أدى ذلك إلى خلل في ميزان القوة بين الجبهتين فقام صدام بشن هجومه العسكري على إيران. والمثال الثاني هو الاعتداءات الإيرانية على المملكة العربية السعودية من خلال الاعتداءات على منشآت أرامكو النفطية في تصور بضعف قدرات المملكة نتيجة استنزافها في العديد من المعارك في جبهات مختلفة في اليمن وسورية، مع أجواء من الضغط الدولي على صورتها وسمعتها الدولية بعد حادثة خاشقجي.

كما أن الربيع العربي أيضًا فرض نوعًا جديدًا من قواعد الصراع في كل من سورية والعراق إذ دخلت في أتونه الجبهتان الخليجيتان بكل قواهما في بحث عن حسم معركة مصالح هدفها تقويض قوة الطرف الآخر من أجل فرض ميزانه

الجديد للقوى. وعندما لم يتسن لأي من هاتين الجبهتين بلوغ أهدافهما على الصعيد السياسي انتقلت قواعد الحسم إلى الملعب الاقتصادي على شكل مواجهة شبه مباشرة في إطار ما أطلق عليه بحرب أسعار النفط. وبعد ذلك، انتقل الصراع من المحيط نازحًا إلى مركز المنطقة شيئًا فشيئًا.

وبطبيعة الحال في كل تلك المسارح دائمًا يكون اللاعب الدولي حاضرًا بكل ما أوتي من قوة متمثلًا في دفع هذه الجهة أو تلك لأخذ مواقع احتراب إقليمي كي تتحقق مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية. الآن وفي ظل الوضع الراهن هناك الكثير من التداعيات السريعة التي إن لم تكبح جماحها من قبل كلتا الجبهتين الخليجيتين بإجراءات «تبريد» سياسي فإن أجراس الحرب بالفعل بدأت تناغم نواقيس توازن القوى في المنطقة الخليجية. ولقد أكد ما ذهبنا إليه دراسة يوئيل جوجنيسكي المحلل الإسرائيلي المختص في الشؤون العربية في دراسة تحمل عنوان «الخليج في ظل وضع إستراتيجي متغير» نشرها مركز أبحاث الأمن القومي في تل أبيب الجناح الاستشاري لرئيس وزراء الكيان الصهيوني. ففي هذه الدراسة يؤكد الباحث ضرورة تأمين الطوق الأمني الثالث في العقيدة الأمنية الإستراتيجية (البهنسي، 2012).

وتقوم الإستراتيجية الإسرائيلية على أساس تأمين الصراع فيما يسمى الأطواق الثلاثة. الطوق الأول وهو قيام الصراع بين القوى والفصائل الفلسطينية، وهو أمر قد تم بالفعل في الصراع المتمثل بين منظمة التحرير وحماس إذ اقتطع كل منهم منطقة نفوذ خاص به بسط عليها سطوته. أما الطوق الثاني فيتجسد في إيجاد حالة الصراع وعدم الاستقرار في الدول المحيطة سواء كان فيما بينها أو في داخلها. والمقصود بهذه الدول هي كل من سورية ومصر ولبنان والعراق والأردن، كما هو الحال القائم حاليًّا. أما الطوق الثالث فهو بوجود صراع في منطقة الخليج بحيث تكون المواجهة بين دول الخليج في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وهو الأمر الذي تتم هندسته في الوقت الراهن.

ولعل تجليات تحقيق الرؤية الأمنية الإستراتيجية تلك تكمن في استمرار وتوسيع هوة الخلاف بين دول منظومة مجلس التعاون الخليجي وإيران عبر التغذية الفعالة لعوامل الصراع المتمثلة في دعم النزاع الطائفي وتهويل المخاطر والدخول عبر

خطوط الاتصال من أجل قطع أي محاولات جادة لإعادة هيكلتها في طريق بناء مد جسور الثقة والتعاون. ولا شك في أن هناك مجموعة من العوامل التي تشير إلى أن الاختلال في ميزان القوى العالمي الناتج من هبوط قوة الولايات المتحدة الأمريكية لصالح قوى دولية في الشرق هو بمنزلة محركات فعالة لتأجيج حركة الصراع في الخليج من خلال التلاعب في ميزان القوى إلى الحد المؤدي إلى انطلاق شرارة مواجهة عسكرية تأتي أوّكلها على مائدة صناع المال والسياسية في العديد من الدول الغربية وإلى حد ما في دول شرقية في حين يدفع فاتورتها حكومات وشعوب المنطقة (البهنسي، 2012).

1 - احتمالات نشوب حرب خليج ثالثة:

تزامناً مع قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعدم تمديد الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول التي تستورد النفط الإيراني بعد الثاني من مايو 2019، والتي يأتي على رأسها كل من الصين والهند وتركيا وكوريا الجنوبية، وفور ردة فعل القيادة الإيرانية متمثلة في الثنائي علي خامنئي مرشد الثورة والرئيس الإيراني حينها حسن روحاني، أخذت الأبعاد السياسية بالتعدد والانشطار والانتشار في أوساط المحللين السياسيين والإستراتيجيين بين متوقع للحرب وآخر رافض، وبينهما آراء متباينة كثيرة. وبناء عليه فعن المحور الأساسي الذي يتعين استعراضه والذي له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة هو: هل سيتطور هذا التوتر الإيراني الأمريكي إلى حالة مواجهة عسكرية، وما الآثار المتوقعة على دول المنطقة والكويت تحديدًا؟

عكف على هذه الإجابة الكثير من المحللين والمختصين الإستراتيجيين ومراكز أبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من دول العالم فيما عدا دول المنطقة، وينطلق جموع هؤلاء المحللين من مجموعة أسس اقتصادية وجيوسياسية وعقائدية على المستويين الإقليمي والعالمي.

وعلى الرغم من أن أغلبية هؤلاء الباحثين لم يصلوا في خواتيم تحليلاتهم إلى نتيجة تفيد بتوقع الحرب بين كلا الطرفين مباشرة، فإن الأقلية التي توقعتها تبني ذلك التوقع على متانة نظرية وواقعية وقراءة فاحصة لا يمكن إهمالها

خاصة في ضوء الخسائر الإنسانية والمادية الفادحة التي ستتحمل جل أوزارها دول المنطقة الخليجية. ومن اللافت للنظر أن الأغلبية العظمى إن لم يكن الكل من هؤلاء المختصين يتفقون على أن إيران والولايات المتحدة الأمريكية لا يرغبان في الدخول في مواجهة عسكرية ضد بعضهما البعض، لكن الاختلاف يقع بينهما في بداية اشتعال الشرارة التي تكون بجانب أسطوانة البنزين والتي ستقود لا محال إلى اشتعال فتيل الحرب.

وبالنظر إلى احتمال اشتعال تلك الحرب، ينبغي على الدول الإقليمية ألا تنفصل عن الواقع ومجرياته ويقتصر دورها على الوقوف في قائمة الانتظار ذلك لكونها ستكون المتضرر الأكبر في حال اندلا ع حرب خليج ثالثة. وهذه المسؤولية المنعقدة على دول الخليج قاطبة لا تنشأ من حيث إنها ستكون صاحبة النصيب الأكبر من الضرر المتوقع من تلك الحرب، بل من حيث إن رسم دورها ونمط مشاركتها لا يتم في إطار مصالحها الوطنية والإستراتيجية بل هي مستوردة من غرفة العمليات المشتركة بين كل من إدارتي ترامب ونتنياهو، فهذه الغرفة التي يسيطر عليها الفكر الصهيوني المتطرف والمصالح الأحادية للكيان الصهيوني تحاول تطبيق سيناريو حرب خليجية – إيرانية في المنطقة، مثلما تم التطرق إليه في إستراتيجية الأطواق الثلاثة، علاوة على حرب لبنانية – لبنانية تمتد إلى مساحات سورية وبعض الدول العربية المتاخمة مثل العراق والأردن ومصر. ووفقًا لذلك المنظور الإستراتيجي، ففي كلا الحربين سيكون دور الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية مقتصرًا على إدارة النزاع ودعم بعض الأطراف لضمان امتداد النزاع إلى حد انتهاك كافة الطاقات الاقتصادية والبشرية والبيئية والإنشائية لدول المنطقة، وذلك من أجل إدخالها في نفق مظلم من التخلف والدمار والعوز والعجز، علاوة على استهلاك جميع مقدراتها الاحتياطية من أموال وأصول وصناديق سيادية وجعلها في حاجة إلى بناء ما دمرته الحرب من خلال بيع آجل لجميع مكتنزاتها ومقدراتها وبوجه خاص النفط والغاز لمدة نصف قرن قادم على أقل تقدير حتى تستطيع العودة إلى مستوى ما كانت عليه قبل الحرب.

يذهب الباحث جيفري وايت Jeffery White في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في دراسة نشرتها مجلة The American Interest بعنوان: «ماذا سيكون عليه شكل الحرب مع إيران؟»، إلى أنها حرب مدمرة للغاية وستكون مخرجاتها أكثر تعقيدًا وكلفة مما هو متوقع. وفي ثنايا تحليله الذي أوصله للنتيجة السالف ذكرها يشير إلى مسألتين مهمتين ذاتَي صلة باتخاذ قرار الحرب، وهما: عدم دقة المعلومات عن بنية النظام للقرار الإيراني وأنشطة التسلح التي في ترسانتها العسكرية إلى جانب قدراتها النووية. ومن جهة أخرى، فهناك تعقد في متغيرات وعوامل النزاع مع إيران من حيث اشتباكها وتفاعلها بعضها مع بعض وهو ما يزيد من غموض النتائج والتداعيات المترتبة عليها.

تحت عنوان: «لا تدعوا ترامب يذهب للحرب مع إيران»، يذكر عضو مجلس الشيوخ السابق السيناتور تيم كين Tim Kaine في مقال له في صحيفة أتلانتك لوغو The Atlantic Logo، أنه خدم لمدة خمسة عشر عامًا في مجلس الشيوخ، وأنّ لديه إحساسًا بأن الرئيس ترامب يجر الولايات المتحدة إلى نزاع مسلح مع إيران، وإن ذلك لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر منه لصالح ما تهدف إليه غرفة العمليات المشتركة بين أمريكا وإسرائيل، والتي يسطر عليها المناصرون للحرب. كما يشير الكاتب بوب درايوس Bob Dreyfuss في عنوان شبيه: «إدارة ترامب تريد الحرب مع إيران» إلى أن لدى مجموعة ترامب خطة لشن حرب جزئية على إيران وهي مدعومة من وزير الخارجية مايك بومبيو ومستشار مجلس الأمن القومي جون بولتون، بيد أنهما لم يجدا دولًا مؤيدة لهما فيما عدا دولتين فقط إحداهما الكيان الصهيوني.

تقول الكاتبة تريتا بارسي Trita Parsi في مقال مهم بعنوان «الحرب مع إيران لن تكون مثل الحرب مع العراق مرة أخرى: ستكون أسوأ بكثير»: إن دوائر صناعة واتخاذ القرار في الولايات المتحدة قد توصلت إلى قناعة تامة بأن الدخول في حرب مع إيران لن يكون مجديًا ولن يحقق نصرًا. وقد تكونت تلك القناعة بعد تحليلات عميقة لقدرات الجانب الإيراني العسكرية علاوة على اختلاف البيئتين السياسية والعقائدية لكل من إيران والعراق في عهد صدام مقارنة بإيران في ظل النظام الإسلامي القائم.

وتتناول الكاتبة التجربة الإلكترونية الافتراضية التي قام بها البنتاغون في عام 2002 إذ أنفق عليها ما يقارب 250 مليون دولار. وتتلخص تلك التجربة التي أطلق عليها «تحدي الألفية» في محاكاة إلكترونية متطورة لحرب افتراضية ما بين القوات البحرية للولايات المتحدة الأمريكية والقوات الإيرانية في منطقة الخليج. لم تكن النتائج التي خرجت منها التجربة سعيدة بالنسبة للعسكريين فأخذوا بتغيير بعض المعايير بشكل مثير للجدل وبما يضمن تفوق القوات الأمريكية. وتبين من التجربة أن القوات البحرية الإيرانية استطاعت أن تغرق ما مجموعه 16 سفينة عسكرية أمريكية بما في ذلك حاملة طائرات، وهو ما استدعى إلغاء التجربة برمتها.

في حين يذكر الباحث مايكل كلير Michel Klare في مقال له في صحيفة اللوموند دبلوماتيكيو بعنوان: «الانجرار نحو حرب خليج ثالثة» أن حرب الخليج الثالثة ستكون مختلفة عن النزاعات الخليجية والشرق أوسطية السابقة من حيث نطاقها الجغرافي وعدد الجهات الداخلة فيها. ومن المحتمل أن يكون مسرح الأحداث العسكرية ممتدًّا من لبنان وسورية وشواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى مضيق هرمز، حيث سيكون المتحاربون متوزعين على جميع ذلك النطاق الجغرافي مما يدخل كلًّا من حزب **الله** والحوثيين وبعض الفصائل العراقية والفصائل اللبنانية إلى جانب قوات نظامية من دول خليجية مثل الإمارات والسعودية وإيرانية وإسرائيلية.

ومن جانب آخر، يستبعد مجموعة من الباحثين احتمال وقوع الحرب المباشرة بين إيران وأمريكا؛ إذ كتب ريك جلادستون Rick Gladstone في النيويورك تايمز تحت عنوان: «هل نحن نتوقع حربًا مع إيران؟ لا، ولكن يمكن أن تكون مقرفة»، يقول: إنه على الرغم من عدم احتمالية رغبة الإدارة الأمريكية في الحرب ضد إيران فإنها محتملة في حال خروج الصراع والتوتر من مستواه إلى درجة أعلى بحيث لا يمكن التحكم في مجرياته مما يحول المنطقة والعالم إلى كارثة إنسانية واقتصادية كبيرة. كما كتب زاك بيوجامب Zack Beauchamp تقريرًا مهمًّا تحت عنوان: «ماذا سيكون شكل تهديد ترامب بالحرب ضد إيران؟»، استعرض فيه آراء عسكرية وفنية كثيرة حول جدوى ضربات عسكرية أمريكية ضد أماكن مختارة في إيران، وخاصة المنشآت النووية. وقد انتهت معظم تلك الآراء إلى عدم جدوى تلك العمليات العسكرية

على المستوى الإستراتيجي إذ إنها إن نجحت فإنها لن تكون فعالة حيث ستكون إعادة إعمارها سهلة، علاوة على أنها قد تتحول إلى منشآت نووية ذات أغراض عسكرية مما يصعب التعامل معها مستقبلًا. ووفقًا لتلك الآراء فإن أي حرب أمريكية على إيران لا يمكن السيطرة عليها لتكون محدودة بل ستتمدد مكانيًّا وزمنيًّا بحيث تنعكس خسائرها على الولايات المتحدة وحلفائها بشكل أكبر مع مرور الوقت، إضافة إلى تشويه سمعة أمريكا الخارجية بين دول العالم بشكل أكبر. وبالفعل، فإن المفاعلات النووية الإيرانية محصنة بشكل جيد علاوة على أنها تحتاج دقة تصويب عالية لكي يمكن تدميرها بالكامل، وإن أي خلل في ذلك سيتحول إلى كارثة بيئية لن تضرر إيران وحدها بل سيمتد الأثر إلى سائر دول المنطقة والوجود الأمريكي في المنطقة على السواء.

في هذه الحالة، وبناء على ما تقدم، ليس من المتوقع أن تتورط القوات الصهيونية ولا الأمريكية مع إيران. وسيكون البديل عوضًا عن تلك المواجهة المباشرة هو جر إيران كي تبدأ الحرب أو إشعالها بين إيران وبعض دول الخليج بحيث يبقى دور أمريكا والكيان الصهيوني في نطاق الإدارة والتدخل غير المباشر وفي حالات الضرورة لضمان عدم تفوق طرف على الآخر. ويأتي ذلك التنسيق المشترك بعد قناعة الطرفين الصهيوني والأمريكي بعدم قدرتهما على الدخول بحرب مباشرة وبالوكالة عن بعض دول المنطقة، علاوة على التخوف من دخول القوات الروسية وغيرها على خط ساحة المعركة إن تم تورطهما بشكل مباشر مما قد يقود إلى انفلات السيطرة والإدارة للنزاع العسكري.

ولعل أهم تلك التحليلات التي تتميز بالغزارة التحليلية والتخصصية تتجسد فيما أبداه البرفسور جون بيو John Bew أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية في جامعة King's College London، في دراسته المعنونة بـ «هل سيذهب ترامب إلى الحرب في عام 2019؟»، يستعرض البرفسور بيو نظرية البرفسور جراهام أليسون Graham Allison أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد والمعروفة باسم فخ ثيوسيديدس Thucydides Trap (Bew, 2019). وتتلخص هذه النظرية المنسوبة للفيلسوف والمؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس في أن شعور الدولة العظمى

المسيطرة (أمريكا في وقتنا المعاصر) بصعود دولة أو دول منافسة لها (الصين تحديدًا وروسيا إلى حد ما في الوقت الراهن) سيدفع الأولى بالتحرك لشن حروب من أشكال متعددة من أجل تقويض فرص نجاح المنافسين في بلوغ درجة التفوق، كان ثيوسيديدس ملاحظًا لتخوفات أسبرطة من تفوق أثينا؛ الأمر الذي استدعى شن الحرب عليها، وهي الحرب التي دامت لسنوات طويلة وعُرفت بحرب البيلوبونيسية، وانتهت أخيرًا بهزيمة أثينا وهبوط واضمحلال قوة أسبرطة أيضًا.

وفي الوقت الراهن يعتقد البرفسور أليسون أن جرس تفوق الصين وصعودها من درجة الدولة العظمى (Super power) إلى مستوى الدولة المهيمنة افتراضيًّا (Hegemonic Power) بدأ يدق نواقيسه في الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة واقعيًّا؛ الأمر الذي ينذر بتوقع صراع بينهما يبدأ باردًا ثم ما يلبث قليلًا حتى يعبر لدول المحيط إلى أن ينتقل أخيرًا إلى المواجهة المباشرة أو تنحي طرف منهما يفتح المجال للآخر لتحقيق سيطرته. وفي معرض شرحه لمنظوره الخاص بفخ ثيوسيديدس تطرق البرفسور أليسون إلى مجموعة من المتغيرات والعوامل المهمة والمثيرة التي تمثل تهديدًا حقيقيًّا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الصين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الناتج المحلي الإجمالي للصين نصف ما هو للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004، ثم تساوى في عام 2014، وفي عام 2024 سيكون متقدمًا بنسبة 50 %. وعلى صعيد آخر، في عام 1978 كانت نسبة الفقر؛ أي: الأشخاص الذين يحصلون على أقل من دولارين يوميًّا، يعادل 90 % في الصين، أما الآن فالنسبة تحولت إلى أقل من 1%. كما حققت الصين المركز الأول عالميًّا متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية في التالي (Allison, 2018):

1- في قطاع الصناعة وذلك في عام 2011.

2- في قطاع التجارة في عام 2012.

3- في أكبر طبقة وسطى في عام 2015.

4- في أكثر نسبة بليونيرات في عام 2016.

ومن الجدير ذكره أن الرئيس الصيني شي جين بينغ قد أعلن عن خطته الشاملة بحيث تتضمن المراحل الآتية:

1- في عام 2025 ستكون الصين الدولة المهيمنة في السوق الرئيس لأهم عشرة قطاعات تكنولوجية.

2- في عام 2035 ستكون الصين «قائدة للابتكار في جميع التكنولوجيا المتقدمة».

3- في عام 2049 وهي المئوية الأولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، ستكون الصين الأولى على مستوى العالم وبوجود جيش شعاره حارب وانتصر.

وبطبيعة الحال؛ فإن كل تلك القفزات النوعية على حساب الدولة المهيمنة حاليًا، سيجعل الأخيرة في محل بحث دؤوب لتعطيل إن لم يكن محاولة شل حركة الخصم السريعة، وذلك عبر وسائل إستراتيجية وأدوات تكتيكية ومنها الانشغال بالنزاعات. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية التي انشغلت هي بالصراعات وعشرات الحروب منذ الحرب العالمية الثانية لم تتمكن من إقحام الصين في حرب واحدة منذ نجاح الثورة الصينية في عام 1949.

وفي معرض شرح نظريته، يقول البرفسور أليسون: إنه خلال 500 السنة الماضية كان هناك 16 حالة مرت بها دول العالم متشابهة لفخ ثيوسيديدس. في 12 حالة وقعت الحرب سواء كانت ببداية من الدولة الصاعدة أو الدولة المسيطرة، ولكن الغريب في ذلك أن كلًّا من القوتين لم يحققا نصرًا جديرًا بالبقاء على قمة سلم القوى الدولي كما هو في حالة أسبرطة وأثينا، وبريطانيا وألمانيا في الحرب العالمية الثانية. كما أنه يلاحظ أن أصل بداية تلك الحروب كانت تبدأ من أطراف ثالثة وليس بشكل مباشر بين الطرفين المتنافسين. إن سلسلة هذه المواجهة لن تكون بمعزل عن عدة تحركات تقوم بها الدولة المهيمنة واقعيًّا أو القوة المسيطرة، إلى جانب تحركات مماثلة من قبل الدولة المتطلعة للهيمنة أو القوة الصاعدة (Allison, 2018). وفي هذه الحالة تنتاب العالم حالة من الاستقطاب والتحالفات التكتيكية والإستراتيجية بين دول قد لا تكون على علاقة وطيدة بعضها مع بعض أو حتى قد تكون متعارضة، وذلك بسبب فرض حالة التخوف الجماعي من اختلالات موازين القوى الذي ينتج عنه ما يسمى بعلاقات تحالفات المسايرة/الانحياز Bandwagoning Alliances والتي تمت الإشارة إليها سابقًا.

وبناء على ما سبق، فإن الذي يريد البروفسور بيو قوله هو أن هناك توقعًا بأن تقوم الولايات المتحدة بشن حرب على أطراف دولية من أجل تحقيق غايات على المستويين الدولي تتمثل في تقويض فرص الدولة المنافسة، وكذلك على المستوى الإقليمي من أجل ضمان عدم فتح ثغرات جديدة في ميزان القوى والتي من شأنها أن تؤدي إلى فقدان مصالح ثابتة وحلفاء إقليميين. وعلى هذا النحو، فإن التصرف الأمريكي حاليًّا في عهد الرئيس ترامب تجاه إيران سيكون بخلاف ما انتهجته الإدارات الأمريكية السابقة تجاه إيران في عهد الرئيسين بوش الابن وأوباما، إذ إن المقصود ليس إيران فقط وإنما ذلك سيكون ضمن إستراتيجية أوسع غالبًا ما تنتهجها الدول المهيمنة ضد الدول الصاعدة مثلما حصل ذلك في حالة الحرب البيلوبونيسية، والتي تلتها انتهاء بالحربين العالميتين.

وإذا ما تمت مقاربة كل وجهات النظر السابقة، وباستقراء المعلومات من الواقع الإقليمي والدولي، يمكننا توقع السيناريوات الآتية:

أوّلًا: نظرًا لخشيتهما من النتائج غير المتوقعة جراء حرب مباشرة مع إيران، فسوف تدفع كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني دولًا عربية وإيران لمواجهة بعضهما البعض. وقد جاء في تقرير مكتوب لمحطة CNBC أعده Jake Novak أن الرئيس ترامب يحرض السعودية على خوض حرب ضد إيران، ويهدف هذا السيناريو إلى تحقيق عدة مكاسب إستراتيجية تتمثل في الآتي:

1- التخلص من فوائض القوة العسكرية الإيرانية وفوائض القوة الاقتصادية الخليجية. فهذه الحرب التي من المتوقع أن تدوم لسنوات ستنهك القدرات العسكرية الإيرانية والخليجية إلى جانب قدراتهما الاقتصادية ومقدراتهما القومية والبنى التحتية؛ مما يجعل الطرفين يستهلكان جميع فوائضهما المالية والاقتصادية لترسانة الحرب، وكذلك استنفاد جميع ما يمكن كسبه بعد الحرب في استعادة منشآتهما التي حطمتها الحرب. ومن المتوقع أن تستمر الحرب بين الأطراف الخليجية لمدة طويلة جدًّا في ظل توازن القوى العسكري إذ إن إيران وفقًا لفهرس Global Firepower Index قد صنفت رقم 21 عالميًّا من حيث درجة قوتها العسكرية في مقابل المملكة العربية السعودية المصنفة رقم

24، ولكن يضاف إلى قوتها الدول الخليجية والعربية الأخرى مما يجعلها في درجة متساوية مع النظير الإيراني.

2- سيمكن بسهولة تمرير ما يسمى بصفقة القرن وتصفية القضية الفلسطينية إذ سيذهب الاهتمام لجميع الأطراف في نطاق حيزهما السياسي أكثر من انشغاله بالقضية الفلسطينية وذلك ما نراه اليوم.

3- سيتم تغذية سموم الطائفية الدينية في المنطقة لإشغال جميع التيارات والجماعات المتطرفة في تصفية بعضها البعض.

4- خلق بيئة طاردة للاستثمارات، وقطع أي أمل صيني في مد جسور الحرير والتجارة لمنطقة الشرق الأوسط لكونها ستكون موبوءة بالأمراض الاقتصادية والسياسية والبيئية.

5- زيادة السيطرة على أسواق الطاقة وبوجه خاص النفط والغاز وذلك عبر مسارين: المسار الأول هو رفع أسعار مواد النفط والغاز بوجه الصين والهند واليابان وحتى بعض الدول الأوربية المعارضة لسياسات واشنطن من أجل تعطيل عجلة النمو الاقتصادي فيها، أما المسار الثاني فيعمل بشكل متناقض، إذ يمكن الولايات المتحدة من استنفاد دخول النفط لتحريك اقتصادها خاصة في القطاعات العسكرية والإنشائية من خلال الضغط على الدول المنشغلة بالحرب في الضفة العربية والخليجية للاعتماد عليها، وخاصة أنها ستعتمد في أغلب استهلاكها من النفط على إنتاجها المحلي في حين أن الصين ستعتمد على الاستيراد.

وتتمثل إشكالية هذا السيناريو في تمدد الحرب واتساع رقعتها فيما لو قررت كل من الصين وروسيا تقديم دعم لطهران والذي سيجعل واشنطن في مواجهة خيارين لا ثالث لهما: الخيار الأول هو قبول التدخل الذي قد يقلب ميزان المواجهة لصالح إيران، والخيار الثاني الدخول على خط المواجهة مع طهران مباشرة أو مع حلفائها مما ينذر بتوسع الحرب من نطاقها الإقليمي إلى الدولي، وهو الأمر الذي لو حصل فسيحسد فيه الأحياء الأموات على موتهم جراء ما ستواجه البشرية من مآس لا مثيل لها في التاريخ.

ثانيًا: الدخول مباشرة في مواجهة عسكرية مع إيران بشكل خاطف وسريع لجعلها منشغلة عن مناطق نفوذها في لبنان وسورية والعراق واليمن. وهذا السيناريو يحتاج إلى إدارة دبلوماسية حرب محكمة بحيث يتم التحكم في الوقت وعدم إطالة أمد الحرب، وفي ذات الوقت تكون الضربات موجعة لإيران بحيث يتم شل حركتها في تحريك الأطراف. وفي المرحلة الثانية يتم تقليم الأظافر في لبنان واليمن وسورية والعراق ليتسنى للأطراف المتخاصمة مع إيران إقليميًّا وعالميًّا موقع نفوذ وتفاوض أفضل مما هو عليه الوضع الحالي الذي يتضح فيه اختلال في التوازن لصالح طهران. والمشكلة في هذا السيناريو هي انفراط عقدة التحكم مثلما تنبأ به بعض الباحثين المشار إليهم آنفًا. وفي حالة انفراط التحكم ستكون ردود الأفعال عكسية على جميع الدول المتخاصمة مع إيران مما يجعلها تتمدد أكثر سياسيًّا واقتصاديًّا.

ثالثًا: السيناريو الثالث يتمثل في إبقاء الوضع مثلما هو عليه وفي حالة توتر وتقلب والمراهنة على عامل الوقت الذي يمكن أن يؤدي إلى إضعاف إيران اقتصاديًّا وتحجيم حركتها سياسيًّا وإستراتيجيًّا. وفي هذا السيناريو يمكن للولايات المتحدة التعاون مع حلفائها في المنطقة على احتواء إيران ونفوذها الإقليمي. وبينما يكون هذا السيناريو هو الأسلم وأقل تكلفة في ظل مرتهنات الواقع السياسي فإنّ استمرار مؤشر التفوق الإيراني الممتد عبر العراق وسورية ولبنان، علاوة على عدم قدرة خصومها على إغلاق ملف اليمن المكلف، سيكون بمنزلة رصيد سياسي وعسكري واقتصادي متراكم لصالح طهران.

ومحصلة ما سبق طرحه هو أن جميع السيناريوهات السابقة محتملة ولكن درجات ترجيحها مرتبطة بمدى استجابة بعض الدول وعلى رأسها الصين وروسيا والهند وتركيا لإجراءات الحصار الأمريكي على إيران، لكن في ذات الوقت ليس بالإمكان التوقع الدقيق لما سيؤول إليه الوضع بعد رفع جميع الاستثناءات الأميركية على صادرات النفط والغاز الإيراني. وعلى أي حال، فالوضع الماثل حاليًّا يمثل خطورة نوعية جديرة بالاهتمام والرصد والتحرك السياسي من لدن صناع القرار في جميع الدول الإقليمية من أجل منع وقوع أي مصادمات عسكرية من شأنها أن تعيد الكل

إلى خمسين سنة تأخيرًا وتخلفًا إذ لن يكون هنالك منتصر على الإطلاق إلا الكيان الصهيوني المتطرف. وحتى تنجو دول المنطقة من كارثة جدية ومتوقعة فعليها أن تستعيد توظيف أدواتها الدبلوماسية الناعمة وتفتح قنوات اتصال ساخنة بعضها مع بعض، إذ إن كلفة التهدئة حتمًا ستكون أقل بكثير من تكلفة المواجهة العسكرية أيًّا كانت أطرافها. لقد تعلمنا من حربي الخليج الأولى والثانية كيف أنْ لا منتصرَ فيها، وما هو حجم الخسائر التي تكبدتها دول المنطقة قاطبة على حساب التنمية والاستقرار، لذلك فصوت العقل وعقل التاريخ يحتمان علينا أن نقول: لا لحرب ثالثة في الخليج حتى لا نقع في فخ ثيوسيديدس الذي حُذرنا منه قبل نحو 2500 عام.

إن التحدي الذي تواجهه دول المنطقة جميعًا ليس كامنًا في تحقيق معادلة صفرية لأي طرف، وهو أمر شبه مستحيل، بل التحدي الواقعي الذي يجب على جميع الدول أن تقبله وتواجهه يتمثل في تحقيق الانتقال من نظام توازن للقوى قائم على أساس الردع وقوامه النزاع وسباق التسلح إلى نظام توازني قائم على الاعتماد المتبادل يقوم على أعمدة التعاون وبناء الثقة. إن قبول دول المنطقة بهذا التحدي والعمل من أجل تحقيقه هو التجسيد الحقيقي للتفكير السياسي «الصحي» الذي من شأنه أن يبعد المنطقة عما يود البعض نسجه في متخيلات العقليات الصفرية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حالة الصراع آخذة في الاستتباع من «المحيط إلى العمق». وبمعنى آخر، فلقد كان هذا الصراع الإيراني – السعودي له أدواته التي تتراوح بين الناعمة والخشنة في الدول البعيدة عن المنطقة لينتهي في المركز. ففي العهد السابق وتحديدًا منذ عام 1980 إلى 2011 كان الصراع البارد بين النمطين الأيديولوجيين الإيراني والسعودي متجليًا في دول المحيط البعيد (Periphery) مثل بعض الدول شرق ووسط آسيا وإفريقيا وأوربة، ثم انتقل إلى المحيط القريب (Semi-Periphery) في العراق وسورية ولبنان واليمن. وفي الوقت الراهن نرى تجلياته في العمق (Core) حيث تزداد حدة التوتر مصحوبة بسباق على التسلح والاستقطاب الدولي للقوى العالمية سواء كانت من الغرب أو الشرق. وإذا سلمنا بتسلسل هذا المسار فذلك يعني أن المواجهة ستكون مباشرة بعدما كانت عبر الوسطاء سواء كانوا حكومات أو منظمات.

ولكي يبتعد الجميع عن سيناريو الحرب فعليهم أن يتصورا خسائر جميع الحروب التي وقعت خلال الثلاثين عامًا الماضية، وهل تحقق النصر الموعود لجهة ما في تلك المواجهات؟ ومن هذا السؤال علينا أن نتصور الخسائر الباهظة التي ستقع في ضوء تكاليف المواجهات العسكرية والاحتراب الصفري التي مضت والتي سنشير إليها فيما بعد من هذه الدراسة.

خامسًا - تحليل الأمن القومي الكويتي في ضوء ميكانيكية توازن القوى الإقليمي:

كل ما سبق شرحه من تغيرات ومستجدات دولية وإقليمية وانعكاساتها وارتداداتها على موازين القوى على المسرحين الدولي والإقليمي يوضح حالة الضغط الكبير الذي يواجه الكويت والذي يحتم عليها العمل والتخطيط الإستراتيجي لحماية وتعزيز أمنها القومي بأبعاده المختلفة. وقبل أن نحلل أثر تلك المستجدات والمتغيرات وتداعياتها على الأمن القومي الكويتي، لنعرج قليلًا على تعريفات الأمن القومي بشكل عام والأمن القومي الكويتي بشكل خاص.

تعددت تعريفات الأمن القومي وشهدت تطورًا مواكبًا في أبعاده وجوانبه فرضته طبيعة المتغيرات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، التنموية، والثورة الاتصالية التكنولوجية؛ إذ نجد أن هذا المفهوم خرج من عباءة التفكير التقليدي ونظرته الضيقة للأمن القومي للدول من خلال تركيزه فقط على الجانب العسكري الدفاعي على المستوى الخارجي للدول ليتناول أبعادًا وآفاقًا جديدة مستحقة انعكست على تعريفه وتحديد أهم دعائمه ومرتكزاته. فمن تعاريف الأمن القومي على سبيل المثال لا الحصر تعريف روبرت ماكنمارا الذي ربطه بمفهوم التنمية الشاملة، إذ رأى أن الدول التي تنمو هي وحدها الدول الآمنة؛ أي: الدول التي لا تنمو تبقى دولًا غير آمنة (جوهر، 1995، 14). في حين عرفه أرنولد ولفرز بـ «مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة ... [أي] غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم» (عبد الحفيظ، 2020، 6). ويعرفه تريجر وكرننبرج بأنه «ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية» (عبد الحفيظ، 2020، 6).

أما أمين هويدي فعرفه بأنه «الإجراءات التي تتخذها الدول في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة التغيرات الدولية» (العلي، 2013، 18). والأمن القومي بالنسبة لعبد المنعم المشاط هو «قدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواها» (عطية، 2022، 2). في حين صاغ محمد بدري تعريفه للأمن القومي بأنه «مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية والأهداف الإستراتيجية والسياسات الحاكمة، وتأمين قدرات الحفاظ على وجود الدولة، وإمكانات تلبية احتياجاتها، وضمان مصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة، داخليًّا وخارجيًّا» (عيد، 2021 ، 17).

بناءً على التعاريف السابقة نستنتج أن الأمن القومي الآن يشمل عددًا أكبر وأشمل من الأبعاد والجوانب على المستويين الداخلي والخارجي وهي كالآتي: الجانب العسكري، والاقتصادي، والسياسي، والمجتمعي، والبيئي، والطاقوي، والغذائي، والإنساني (سهر وجمال، 2018، 22). علاوة على الجانب القيمي والفكري، والجانب السيبراني. وعلى الدول أن تأخذ كل تلك الأبعاد في الحسبان حين التخطيط لإستراتيجيات تحافظ من خلالها على أمنها القومي وتعزز منه، مع الأخذ في عين الاعتبار عامل الاستعداد لمواجهة أي تغييرات تتطلب تعديلًا أو تغييرًا على تلك الإستراتيجيات. ومن المهم الإشارة إلى أن الأمن القومي للدول ذو طبيعة شاملة، وطبيعة حركية متغيرة، وطبيعة نسبية لا مطلقة، بمعنى لم تستطع –ولن تستطيع– أي دولة أن تصل إلى مرحلة تُحقق فيها أمنها المطلق (عبد الحفيظ، 2020 ، 21–22).

وفيما يتعلق بالأمن القومي الكويتي نجد أن «أقرب التعريفات لواقع دولة الكويت بمعطياته وإشكالياته ... هو التعريف الذي تعكسه خلاصات تجارب وخبرة وواقع الدول الصغرى التي تشابه الحالة الأمنية الكويتية من حيث وجود تهديدات إستراتيجية خارجية دائمة تهدد الوضع السيادي للدولة، ومعضلات أمنية في الداخل متشابكة تقلق الاستقرار السياسي، ومنظومة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية» (عيد،2021، 25).

.إن الكويت كدولة صغيرة تكتسب أهمية كبيرة تجعلها في مقدمة دول المنطقة وفي الأمن الخليجي. ولا تنبع هذه الأهمية من كون الكويت تقع في دائرة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية بالغة فحسب بل لكونها كذلك تقع في بؤرة الشرق الأوسط ومنطقة منابع النفط الرئيسة في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة مكانتها الإستراتيجية ويجعل منها ذات تأثير أمني مزدوج. ففي حين تعتبر بعض الدول الإقليمية والعالمية أن الأمن الوطني الكويتي يعد جزءًا أساسيًّا من منظومتها الأمنية الوطنية، تقف دول أخرى في موقع الطامع من الكويت. وفي ظل هذه المعادلة وفي إطار الخطوط العريضة للمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية للكويت الخاصة بأمنها الوطني، فإن الأمن الكويتي مركب من خليط من الأبعاد الأمنية المتحركة وفق البيئة الإقليمية والعالمية الجارية، مما يسجل استحقاقات أمنية مضافة على كاهل الدولة (سهر وجمال، 2018). وعلى هذا النحو فهو أمن قابل للحركة من فعل دينمو حراك القضايا الأمنية والمواقف السياسية المترتبة عليها من قبل الدول الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي، علاوة على مستجدات الساحة المحلية والتقلبات الاجتماعية والديموغرافية التي تتطور في الكويت بشكل سريع. وبمراجعة أهم الأحداث التي واجهت الكويت وشكلت تحديًا لأمنها القومي فإن معظمها إن لم يكن كلها قد نتج من مصادر خارجية أو نتيجة تفاعلات إقليمية ودولية سواء كان ذلك قبل أو بعد مرحلة الاستقلال[1]؛ لذا يمكن اعتبار أن الأمن الوطني للكويت يتأثر بالقضايا الخارجية أكثر منه بالقضايا الداخلية، لكن هذه القاعدة ليست قطعية وكلية بحيث تنعدم فيها فواعل العوامل الداخلية وخاصة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ولأنها تقع في وسط أحد بؤر التوتر العالمي بالنظر إلى مجريات الأحداث وتبعاتها المتوقعة نتيجة التفاعل السياسي في كل من إيران والعراق ومنطقة الخليج، ولأن تلك الأحداث مرتهنة بمواقف الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة ودول إقليمية مثل المملكة العربية السعودية ومصر، ناهيك عن أن الكويت تتأثر سلبًا أو إيجابًا من حصيلة خليط تلك السياسات للدول، فالمعادلات الراهنة في المحيط الكويتي تؤثر بشكل أو بآخر في الداخل الكويتي سواء كان على المستوى الشعبي أو الرسمي، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبكيفية نسج الموقف الخارجي دون اضطراب. فمثلًا لو قادت التطورات

«الخطرة» الراهنة إلى حرب مباشرة شاملة أو تكتيكية بين الجبهتين الخليجيتين (السعودية وإيران) فدون أدنى شك أن في ذلك أثمانًا ستُدفع من رصيد الأمن الوطني الكويتي وبشكل مباشر. وبناء عليه، فدون وضع سيناريوهات مستقبلية متعددة الاحتمالات وتبيان كيفية التعامل معها سيبقى الغموض يلف مصير المنطقة ككل وليس الكويت وأمنها الوطني فقط.

وفي ظل ميكانيكية الحركة التوازنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، تجد الكويت سبيلها في تحقيق الأمن القومي. وأهم ركيزة يمكن أن تحقق وتضمن استقرار الأمن القومي الكويتي هي إيجاد توازن إقليمي بين ثلاثية القوى المحيطة بها – السعودية والعراق وإيران. ولقد تحقق للكويت تلك الميزة في عصر ما قبل سقوط نظام شاه إيران[2]. ولكنها شهدت اضطرابًا واضحًا بعد ذلك حينما دخل كل من إيران والعراق في حرب ثماني سنوات طاحنة، مما استدعى قوة الاستقطاب أن تدفع بالكويت للوقوف إلى الجانب العراقي رغم أن موقفها في بداية الأزمة العراقية – الإيرانية كان موقفًا حياديًّا (هميم، 2017). وعلى الرغم من ذلك الانعطاف في اتجاه النظام العراقي آنذاك، فإنها لم تسلم من غزو مدمر في عام 1990. ولقد أدى هذا الغزو إلى اختلال أكبر في منظومة الارتكاز الكويتي، بحيث إنها دخلت في مواجهة مباشرة مع أحد أركان التوازن الإقليمي إلى جانب فقدانها حيزًا كبيرًا من علاقتها التوازنية مع الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة التي دخلتْ حليفًا ضامنًا للأمن الكويتي بدلًا من الشريك الأمني التقليدي. وبطبيعة الحال هذه العلاقة الجديدة مع واشنطن لها مضاعفاتها على معادلة الحياد الإيجابي في منظوره السياسي كما أن لها منافعها في الحيز الأمني العسكري، وفي كلتا الحالتين كان لذلك تأثير في ميكانيكية توازن القوى التي كانت تعمل بمقتضاها السياسة الخارجية الكويتية. ولقد تضاعفت الاختلالات في منظومة علاقات توازن القوى الإقليمية مع سقوط النظام العراقي ودخول هذه الدولة في معتركات داخلية وخارجية بالغة التعقيد. وعلى الرغم من محاولة الكويت لنسج علاقة إيجابية مع العراق الجديد والمساهمة في استقراره أملًا في أن يعاود دوره الإقليمي والمساهمة في استعادة استقرار التوازن، فإن تأثير «صراع الهيمنة» الذي شهدته القوتان الإيرانية والسعودية

والمدفوع دوليًّا كان أقوى بكثير من التوجه الكويتي مما ضاعف حدة الحساسية والتعقيد السياسي في ميزان القوى الإقليمي الذي تبحث عنه الكويت[3].

وعلى صعيد آخر متصل، رمت الأزمة الخليجية في إطار مجلس التعاون الخليجي بظلالها على ميزان القوى بشكل غير مسبوق. فلأول مرة منذ أكثر من أربعين عامًا يظهر نزاع خليجي بين أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي على النحو المشهود[4]. وهذا النزاع لم يضعف الجبهة الخليجية التي تعتبرها الكويت ظهيرًا إستراتيجيًّا فحسب بل أدى إلى المزيد من الاختراقات الإقليمية والدولية؛ الأمر الذي أصاب توازن القوى التقليدي في مقتل. لقد دخلت تركيا «بعثمانيتها الجديدة» على خطوط التماس الأمنية بين دول الخليج حينما أرسلت قواتها لقطر في رسالة واضحة لكل من الدول الأربع التي تواجهها – السعودية والإمارات والبحرين ومصر. كما توثقت العلاقات الإيرانية القطرية، خاصة بعد أزمتها مع كل من السعودية ومصر والإمارات والبحرين، على نحو واضح أرسل ببوارقه إلى عواصم الدول الأربع بأن إيران لن ترضى بوقوع أي عمل عسكري ضد الدوحة التي اتجهت إلى حدة المواجهة بدلًا من محاولة التهدئة. حاولت الكويت أن تؤدي دورًا إيجابيًّا في هذا المضمار السريع والخطير واستطاعت إلى حد كبير كبح جماح العمل العسكري مثلما أوضح ذلك سمو الشيخ الأمير الراحل صباح الأحمد الصباح حينما أعلن في واشنطن خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد لقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الكويت منعت العمل العسكري الذي كان متوقعًا ضد قطر[5]. ولعل هذه التهدئة التي عمدت وعملت من أجلها الكويت أدت إلى إيجاد سبل دبلوماسية أفضل لحل النزاع. أما على جبهة الصراع العسكري في اليمن، فالكويت ملتزمة إستراتيجيًّا مع دول مجلس التعاون وخاصة المملكة العربية السعودية، على الرغم من أن الكويت لا تفضل اللجوء إلى الخيار العسكري، ويمنع دستورها شن الحروب الهجومية[6]. ورغم مشاركة الكويت في القوات العسكرية في الحرب، فإنها تمكنت أيضًا من أداء دور الوسيط هنا لتحقيق هدفين رئيسين وهما: الانسحاب التكتيكي من الالتزام العسكري إلى جانب محاولة إيجاد حل لفرقاء اليمن. وعلى أي حال، لا يزال مسرح الأحداث في اليمن يشكل حيزًا كبيرًا في مشهد توازن القوى الإقليمي من حيث استقطابه للقوى الإقليمية والدولية التي تتنازع في كل من العراق ولبنان وسورية، الأمر الذي يجعله بالغ التعقيد.

في أتون تلك المعتركات العسكرية والسياسية الإقليمية، تحاول الكويت أن تجد لنفسها طوق أمان عبر اتخاذ دور الوسيط الإيجابي، وهو الخيار الذي يمثل علاجًا مؤقتًا لما تمر به المنطقة. وعلى الرغم من النجاح الكويتي في أداء هذا الدور الذي ضمن لها «مؤقتًا» علاقات شبه توازنية مقبولة على مضض من قبل المتنافسين الرئيسين، فإنه طوق نجاة هوائي يمكن أن ينفجر في أي موجة صراع عسكري على الجبهتين الإيرانية – السعودية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا السيناريو هو الذي تتحوط منه الكويت وتعمل على منعه على الرغم من ارتفاع أمواج الصراع العاتية في بحر الخليج الصغير[7].

إن الكويت من الدول التي تستهدف حق الوجود وليس حق الفعل، لكونها دولة صغيرة علاوة على أنها لا تهدف إلى أي نوع من أنواع الهيمنة. وبذلك فإن الآليات التي تعين البحث عنها يجب ألا تتعدى إيجاد أرضية للتحالفات الردعية فقط من دون الدخول في تحالفات الحروب. هذا عوضًا عن حتمية الانشغال في مد جسور الثقة والتعاون بين الدول المتناحرة بشكل تدريجي لا يفقدها التضامن الخليجي ولا ينحدر بها إلى حافة الهاوية. وهو التوازن الصعب الذي تمكنت الكويت من تحقيقه عبر مراحلها التاريخية المختلفة منذ نشأتها ووفر لها الاستقرار والاستمرار. ولكن المعضلة الرئيسة هي أن الطبيعة الأساسية للسياسة الدولية هي التغيير والتطور والتبدل في قواطعها ومعادلاتها، وعلى هذا الأساس ينبغي التفكير في أفق جديد يجاري متغيرات الواقع ويحاكي مستجداته. وهذا التفكير لا يتعين أن يكون إستراتيجيًّا فحسب بل إستراتيجيًّا معقدًا متعدد الأبعاد. وبمعنى آخر، على التفكير الجديد أن ينطلق من حيثيات السياسة الدولية المعاصرة في فترة تشهد تحولات جوهرية في هيكلية النظام الدولي والمؤثرات الأساسية فيه مثل التحول في نظام القطبية، ودخول القوى والفواعل الجديدة غير الدول وبالأخص المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود، والثورة التكنولوجية خاصة في قطاعي المواصلات والاتصالات التي استطاعت أن تسقط جدران السيادة التقليدية، إلى جانب انتشار الأمراض والأوبئة والأسلحة ذات الأنواع الجديدة والخطرة، والتغييرات المناخية والبيئية، والتحولات الاقتصادية الكبيرة، خاصة في أسواق الطاقة ذات العلاقة الوطيدة بالهياكل الاقتصادية لدول الخليج قاطبة.

كما أنه وفي سبيل التهيؤ للمرحلة الجديدة وفق المعطيات السالف ذكرها، وفي ضوء مواجهة التقلبات والسيناريوهات القادمة، ينبغي تقوية الجبهة الداخلية وسبل التماسك المجتمعي، إلى جانب معالجة الاختلالات التنموية على وجه السرعة الممكنة، حتى لو استدعى الأمر تحضير خطة الطوارئ ووقف خطة التنمية الحالية في ضوء المتغيرات الأمنية والاقتصادية الراهنة. فالكويت، كغيرها من الدول الإقليمية في الشرق الأوسط، قد اجتاحتها رياح الطائفية الصفراء وكادت هذه العدوى المميتة أن تنسف أجنحة السلام المجتمعي فيها لولا فطنة القيادة السياسية وبفضل النظام الديمقراطي المحدود الذي تتمتع به الكويت[8].

إضافة إلى ذلك، من المهم التعاطي والتعامل المباشر مع الأوجه الجديدة لمفهوم الأمن القومي من خلال دراسة وفحص وتحليل كل العوامل المرتبطة بالشبكة الخارجية والشبكة الداخلية للمفهوم، وعلاقة كل من الشبكتين بعضهما ببعض (سهر وجمال، 2018، 33).

وفقًا لـ(سهر وجمال، 2018، 33 – 34) هناك عدة متطلبات تتحدد بها معالم الأمن القومي الكويتي وهي كالآتي:

أولًا: تجهيز قاعدة المعلومات عن كل ما يتعلق بالعوامل الخارجية والداخلية وعلاقتهما بعضهما ببعض، مع الاستعداد لكافة السيناريوهات، ودون قواعد المعلومات يصعب تحليل وتقييم مشاكل وتحديات الأمن القومي، ويصعب إمكانية وضع حلول وبدائل حلول لها.

ثانيًا: مأسسة الأمن الكويتي من خلال إيجاد صلات بين جميع الأبنية العاملة في قطاعات الأمن الناعم Soft Power كالاقتصاد والبيئة والمجتمع، أو قطاعات الأمن الصلب Hard Power كالأبنية الأمنية، والعسكرية والاستخباراتية، مع ضرورة وجود جهاز فاعل مهمته تنظيم وتنسيق العلاقات بين هذه القطاعات.

ثالثًا: إيجاد مصفوفة تركز على أولويات الأمن القومي الكويتي في كافة المراحل المتغيرة، مع تحرير المعادلة الأمنية من شكلها الجامد إلى شكل حيوي حركي قادر على الاستجابة للمتغيرات والمستحدثات، مع التعاطي معها بفاعلية وكفاءة، إضافة إلى القدرة على الاستشراف والتنبؤ بتداعياتها.

رابعًا: تواجه الكويت تحديات حالية قائمة، وأخرى قادمة محتملة، تتطلب الاستعداد لها وفقًا لبرنامج تخطيط إستراتيجي علمي وعملي تتضافر فيه جهود الدوائر المهنية والمؤسسات العاملة في كافة القطاعات المعنية. والأخطر هو أن مثل هذا التخطيط الإستراتيجي المطلوب بكل أسف مفقود حتى هذه اللحظة.

سادسًا - الأمن القومي الكويتي والواقع البديل في ضوء مفهوم التوازن التكاملي:

من الأبعاد المهمة التي يمكن التفكير بها، بحيث لا تكون بعيدة عن ميكانيكية حركة التوازن الإقليمي السابق الإشارة إليه من جهة، وفي إطار محاكاة الواقع الجديد وحيثياته من جهة أخرى، هو التفكير المنهجي بما نطلق عليه: «التوازن التكاملي». هذا المنهج يجمع ما بين الفكر التكاملي الإقليمي الذي أسسته مدارس التكامل الإقليمي Regional Integration مع بديهيات توازن القوى بشكل يصنع معادلات جديدة يتم نسجها على بساط التوازن المصلحي أو توازن المصالح Balance of Interests. وعندما نتوقف عند حدود تعريف مفهوم التكامل لا بد أن نذكر الجهود الأكاديمية الأولية لدراسة التكامل الإقليمي التي أتت مركزة على المنطقة الأوربية وخاصة مجتمعات صناعة الصلب والفحم والمجتمع الصناعي الأوربيين (laursen, 2008). حيث عرف إيرنست هاس التكامل بأنه «العملية التي يتم فيها إقناع اللاعبين السياسيين من عدة خلفيات سياسية مختلفة بنقل ولاءاتهم، وتوقعاتهم، ونشاطاتهم السياسية لمركز جديد، تملك مؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية القائمة» (Haas, 1958). بينما يعرف ليون ليندبرغ التكامل بأنه «العملية التي تجد فيها الدول أنفسها لا تملك الرغبة أو القدرة لمتابعة أو إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بشكل مستقل عن بعضها البعض، فتسعى بدلًا عن ذلك للتوصل إلى قرارات مشتركة أو تفوض عملية اتخاذ القرارات لجهاز مركزي جديد» (Lindberg, 1963).

أيضًا لا غنى عن استعارة مفهوم كارل دويتش الذي يعتبر أحد أبرز المفكرين والمتخصصين في هذا الموضوع إذ وصفه بأنه: «أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلًّا واحدًا؛ أي: أن يحول وحدات كانت سابقًا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق والخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة

من الاعتماد المتبادل بين مكوناته وعادة ما يكون للنظام ككل خواص مميزة له لا توجد في أي من وحداته أو مكوناته منفصلة» (فوده، 2007). من هذا التعريف يمكن أن نستل عدة مفردات ذات دلالة علمية مهمة، منها تحويل النظام من وحدات منفصلة إلى جهاز متناسق، إضافة إلى وجود درجة من الاعتماد المتبادل، وجود خواص مميزة للنظام.

إذا ما أسقطنا تلك المفردات على الوضع القائم؛ يتبين لنا أن النظام الإقليمي الخليجي مفكك ويبدو أن وحداته؛ أي: الدول، تعمل وكأنها منفصلة بعضها عن بعض، كما أن درجة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول تكاد تكون في أدنى درجاتها إذا ما قورنت بعلاقاتها الاعتمادية مع دول بعيدة مثل الدول العظمى أو غيرها من كوريا الجنوبية أو الهند أو اليابان. وفي ذات الوقت توجد خواص محددة يمكن أن تعمل على لصق تلك الوحدات لكنها مجمدة أو معطلة تقريبًا وخاصة خاصية المصالح الثنائية والجماعية التي يمكن أن تشكل قاعدة تحتية لجمع جهود تلك الدول على أبنية متعددة.

الإشكالية الأساسية في ترجمة النهج التكاملي تكمن في حدة الصراع الصفري بين القطبين الرئيسين في المنطقة الخليجية وهما إيران والسعودية. فهاتان الدولتان تعملان وفق معادلة صفرية، وهذا ما يشكل المعضلة الرئيسة لأي بناء توافقي أو تكاملي بشكل طوعي. إلا أنه يمكن أن يتحول ذلك الصراع الصفري إلى نقطة دوران من خلال مسارين. المسار الأول هو أن تؤدي بعض الدول مثل الكويت والعراق دورًا بارزًا في لصق المصالح البينية لكلتا الدولتين في بيئتهما الاقتصادية على أقل تقدير. والمسار الثاني هو أن يتم تعميم الإدراك بمخاطر المواجهة العسكرية المباشرة وغير المباشرة على كل من الدولتين المتنافستين على تحقيق الهيمنة الإقليمية، وذلك من خلال رفض الدول وخاصة الكويت والعراق بشكل واضح لأي عمل عسكري من شأنه أن يؤجج الصراع العسكري لما له من مخاطر كبيرة وفي ذات الوقت لن يحقق أي مصلحة أو تفوق لأي منهما على حساب مصالح الطرف الآخر، وذلك من واقع استقراء نتائج الصراعات المسلحة التي وقعت خلال الثلاثين سنة الماضية في المنطقة الخليجية والشرق الأوسط بشكل عام.

لقد شكلت بانوراما الحروب الإقليمية خلال ثلاثة العقود الماضية مأساة حقيقية وورطة تاريخية لجميع المجتمعات والدول في المنطقة. فالمسح السريع لخسائر تلك الحروب يوضح الآتي:

(1) خسائر الحرب الإيرانية العراقية (حرب الخليج الأولى) تريليون و19 مليار دولار من الدولتين، مضافًا إليها 47 مليارًا قيمة المساعدات للعراق من دول الخليج[9].

(2) قدرت تكلفة حرب الخليج الثانية (الاحتلال العراقي وتحرير الكويت) بـ 620 مليار دولار. التقدير يأخذ بعين الاعتبار الخسائر الناجمة عن تدمير آبار البترول وخطوط الأنابيب ووسائل الاتصالات والمباني والمصانع والتي قدرت تكلفتها وحدها بـ 160 مليار دولار للكويت و190 مليار دولار للعراق. إضافة إلى تحمل دول الخليج مبلغ 84 مليار دولار لتحرير الكويت منها 51 مليار دولار لدعم قوات التحالف التي حررت الكويت وذلك خلال الفترة من أغسطس 1990 إلى مارس 1991 (صالح، 2021).

(3) خسائر الحرب الثالثة (تحرير العراق) وفقًا لأحدث التقديرات فإن الخسائر قدرت بـ 2.2 تريليون تقريبًا لأمريكا ولا نعلم ما حصة دول مجلس التعاون منها، علاوة على 90 مليار دولار لإعادة أعمار العراق، وهي الحرب التي أهدرت حياة 190 إنسانًا (Brown University, 2013).

(4) تكلفة الحرب الأخيرة على داعش قدرت بنحو 12.5 مليون دولار يوميًّا، تحديدًا في الجهود التي بدأت في عام 2014 على يد القوات الأمريكية في سورية والعراق، وهي تعد التكلفة الأعلى في تاريخ الحروب العسكرية بحسب تقدير الخبراء العسكريين، إذ قدر مجموع ما تكلفته الولايات المتحدة في هذه الحرب خلال ثلاث السنوات الأولى لها بـ11 بليون دولار أمريكي (Niall, 2017). وكان وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل كان قد طلب في عام 2014، 500 مليار دولار من الحكومة الأمريكية لتمويل خطة الحرب ضد عشرين ألف مقاتل من تنظيم الدولة الإسلامية (الكحلوت، 2018).

(5) وعلى صعيد آخر هناك الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العربي وفقًا للتقرير الاقتصادي العربي، والتي قُدرت بمليارات الدولارات نتيجة الاعتداء على الكويت، تم الإشارة إليها سابقًا (صالح، 2021).

(6) تكلفة الحرب على الإرهاب كلفت الولايات المتحدة الأمريكية 6.4 تريليون دولار في حرب كلفت العالم ما يقارب 800 ألف حياة، وذلك بحسب تقديرات مشروع «تكلفة الحرب» التابع لمعهد واتسون للعلاقات الدولية والعامة في جامعة براون، عن الفترة من 2001 بعد أحداث 11 سبتمبر إلى نهاية 2020 (Brown University, 2019).

(7) تكلفة حرب اليمن (عاصفة الحزم) والتي ينظر إليها على أنها أسوأ أزمة إنسانية في العصر الحالي والتي بدأت في أبريل 2015 تقدر بنحو 175 مليون دولار شهريًّا تنفقها المملكة السعودية على الضربات الجوية ضد مقاتلي الحوثي (الخليج أون لاين، 2019). وبهذا ترتفع تكلفة الحرب إلى 100 مليار دولار منذ بدايتها إلى نوفمبر 2019 (ساسة post، 2019). هذا إضافة إلى التكلفة الإنسانية لهذه الحرب، إذ كان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك قد كشف عن قتل نحو 70 ألف يمني في يونيو 2019 (debriefer, 2019).

وعندما تجمع كل ذلك وبصورته الأدنى (دون احتساب الخسائر التي تكبدتها إيران، ودون احتساب الخسائر غير المباشرة أو خسائر الفرص البديلة، ودون احتساب مساهمة دول مجلس التعاون في 3 تريليون تكلفة تحرير العراق ودون احتساب تقدير الحرب على داعش) يخرج إليك الرقم الآتي: 2 تريليون و440 مليار دولار حصة دول الخليج منها لا تقل عن تريليون و820 مليار دولار منذ 1980 حتى الآن، أما إذا احتسبت تكلفة الحربين، وهما: تحرير العراق والحرب على داعش، فسوف تكون التكاليف أبعد من الخيال (البنك الدولي، 2016). وعلى جانب الخسائر البيئية فهناك صعوبة شديدة لاحتساب الخسائر لكونها تتصل بمعايير وجوانب إنسانية وطبيعية كثيرة ولكن بعض الإحصاءات تشير إلى أنه في حرب الخليج الثانية وحدها فقد نفق ما لا يقل عن 30 ألف طائر، وتلوث 20 % من المخلوقات

البحرية، وتأثر 50 % من الشعب المرجانية، علاوة على أكبر تلوث بيئي جوي في العالم جراء الحرائق النفطية إذ وصلت أدخنتها ورمادها المتطاير إلى الصين شرقًا والولايات المتحدة الأمريكية غربًا، كما أن الأسلحة التي استُخدمت تتضمن مواد اليورانيوم المستنفذ الذي يجمع خاصيتين إشعاعية وكيميائية لو اجتمعتا في جسم أي كائن حي وخاصة الإنسان فسوف تستمر معه لمدة طويلة تنتج عنه أمراض مزمنة وسرطانية منها على سبيل المثال لا الحصر ازدياد أمراض الجهاز المناعي والخمول المزمن وفقدان السيطرة على العضلات وفقدان الذاكرة وإسقاط الحمل وتضخم الغدد وغيرها، وفي عمليات لتحرير الكويت فقط، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام 300 طن منه، إضافة إلى ما استخدمته بريطانيا والذي يقدر بنحو 800 قذيفة (William,1993).

لذا لا بد لنا من القول: إنه لا يمكن أن نلقيَ باللائمة على الغرب «المستعمر والإمبريالي» وحده في أسباب تلك الحروب وتكاليفها وإنما هناك أسباب كثيرة تتصل بالمسلمين والعرب أنفسهم. ولكي ندلل على ما ذهبنا إليه لنراجع عدد النزاعات والحروب التي نشبت بين أو خلال الدول الإسلامية منذ الحرب العالمية الثانية. وقبل سرد تلك الأرقام يتعين الإشارة إلى المصادر التي اعتمدنا عليها وهي كثيرة منها ما أورده الأستاذ إسماعيل محمد في تقرير خاص بعنوان: «النزاعات في العالم الإسلامي: ضحاياها 600 ألف حتى الآن»، (2004) فمنذ عام 1940 حتى عام 2000، وفي منظمة العالم الإسلامي ذات الـ 57 دولة تتنازع 37 منها فيما بينها، و19 دولة فقط لم تدخل في نزاع مع دول إسلامية أخرى.

«منذ عام 1940 إلى 2014 شهدت الدول الإسلامية ما لا يقل عن 144 نزاعًا وحربًا شارك فيها حوالي 40 دولة إسلامية من مجموع الـ 144 نزاعًا وحربًا حصة كل من العراق وإيران والسعودية والكويت هي 44 نزاعًا وحربًا؛ أي: 30 % بين هذه الدول في هذا المحيط الجغرافي الصغير. ومنذ عام 2001 حتى الوقت الراهن شهدت دول الشرق الأوسط وحدها 17 نزاعًا فيما بينها أو فيها، أما الحروب منذ 2001 فهي حوالي 11 حربًا، منها حرب واحدة كانت طرفها إسرائيل (حرب 2000 بين الكيان الصهيوني وحزب الله)، وأربع حروب طرفها تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية والناتو (الحرب ضد طالبان، والحرب ضد نظام صدام 2003، والحرب ضد نظام معمر القذافي، والحرب ضد داعش) والحروب الست الباقية هي حروب في داخل الدول الإسلامية (سورية، لبنان، اليمن، أفغانستان، ليبيا، العراق). وأهم مما سبق هو الخسائر البشرية التي وقعت في تلك النزاعات والحروب فلا يوجد تقدير دقيق أو حتى رقم جامع يمكن تدقيقه يضم ضحايا تلك النزاعات والحروب، ولكن ما يمكن قوله هو أن في الحروب الثلاث الأخيرة في منطقة الخليج فقط منذ عام 1980 حتى وقتنا الراهن فقد سقط ما بين 1.200 مليون إلى 2 مليون إنسان تقريبًا أغلبهم من المدنيين، إذ في الحرب الإيرانية العراقية وحدها تقدر الخسائر البشرية ما بين 400 ألف إنسان كأدنى تقدير ومليون و250 ألف إنسان كأعلى حد، وتقدر خسائر القتلى من حرب الخليج الثانية بحوالي 300 ألف أغلبهم من العراق، والخسائر البشرية منذ عام 2003 في العراق وحده أيضًا لا تقل عن 500 مليون نسمة» (سهر، أكتوبر 2014a).

وفي تقرير صدر في عام 2016 تحت عنوان: «بالأرقام تكلفة الحرب والسلام في الشرق الأوسط»، قرر البنك الدولي أنه في عام 2016 أثرت الحرب مباشرة في 87 مليون شخص في العراق وليبيا وسورية واليمن، والتي تشكل بسكانها ثلث سكان منطقة الشرق الأوسط. ومع كل ما جلبته النزاعات والحروب في هذه الدول من دمار وخراب دفعت الكلفة من سلامة حياة الناس والمستشفيات وشح الغذاء والمياه. ويقرر البنك الدولي أن المعاناة البشرية التي سببتها هذه الحروب مذهلة، إذ أدت إلى خلق حاجة إلى مساعدات إنسانية لنحو 13.5 مليون شخص في سورية، و21.1 مليون شخص في اليمن، و2.4 مليون شخص في ليبيا، و8.2 مليون شخص في العراق[10].

ما سبق هو لمحة فقط عن «الصورة البانورامية السوداء» لواقع المسلمين الحالي من حالات للقتل والتدمير والتهجير، والذي يتم أغلب الوقت باسم الدين الإسلامي، ومن الملاحظ أن معظم الحروب منذ 1940 حتى عام 1980 بين الدول الإسلامية أو مع غيرها دارت أسبابها حول الحدود فقط، لكن منذ الحرب الإيرانية العراقية كانت حروب المنطقة والتي خاضتها الدول الإسلامية فيما بينها «مغلفة بأسباب دينية»، باستثناء الاحتلال العراقي الغاشم للكويت إذ حاول صدام بعد تدخل التحالف الدولي ضده تغليفه بغطاء إسلامي، «والأسباب الدينية لحروب المنطقة

آخذه بالتزايد ... ومن يعزو أسبابها للغرب والقوى (الاستكبارية) فهو يجتزئ الحقيقة» (سهر، أكتوبر 2014a).

وعليه، فإن هذه الصورة يجب أن تكون حاضرة ومكررة في ذاكرة المفاوض والصانع للسياسة الخارجية وكجميع مجالس ومؤسسات الأمن القومي التي تحتضنها الدول الخليجية، عندما تقوم بالتحضير لأي قرار سياسي أو إستراتيجي. ومن هنا يمكن فقط بناء حس إستراتيجي بفداحة أي مواجهة عسكرية وحتى أي ضياع للفرص التاريخية التي تستهلكها دول المنطقة في حلبة الصراع والمنافسة.

إن الردع التقليدي عبر امتلاك أدوات الحرب التي تكتنزها دول المنطقة لن يكون الضمانة من وقوعها، بل إن الإدراك السياسي والإستراتيجي أن تلك الحروب لن تصنع منتصرًا كما كانت في السياق التاريخي الذي تم توضيحه آنفًا تشكل وحدها بداية للنهاية الطويلة لقصة الحرب والفوز على الآخر بموجب المعادلة الصفرية التي تم زرعها في العقيدة الإستراتيجية لدول المنطقة والتي اجتاحت البيئة السياسية منذ أربعين عامًا. وعلى هذا الأساس يمكن بناء تكامل توازني يراعي المصالح المتنافسة من جهة ويبني مساحات مشتركة للتعاون القسري إن لم يكن الطوعي لكون خطر التخلف عن الركب العالمي سيَدْهَم جميعَ دول المنطقة لا دولة بذاتها على حدة.

وبسبب كل تلك الأحداث التي مرت بها المنطقة وتداعياتها على الجانب الاقتصادي والبشري، تبرز أهمية بل ضرورة التعاون الجاد ما بين المؤسسات المختلفة للدولة والمؤسسات المهنية والأكاديمية لوضع صياغة إستراتيجية واضحة للتعامل مع كافة المستجدات على المستويين الإقليمي والدولي وتداعيات هذه المستجدات على أمن الكويت تحديدًا بشقيه السياسي والاقتصادي، خاصة أن الكويت وفي الوقت الراهن تسعى جاهدة إلى أن تكون محطة جذب للاستثمارات الاقتصادية الخارجية المختلفة نظرًا للوضع الاقتصادي العالمي الذي اتجه وبقوة نحو قطاعات الطاقة البديلة أو الطاقة الخضراء بعيدًا عن تقلبات أسواق النفط.

الخاتمة:

تعاني الكويتُ جملةَ تحديات على المستويين الداخلي والخارجي. داخليًّا، تواجه الكويت عددًا من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وخارجيًّا، تحاول الكويت الحفاظ على علاقات متوازنة مع كافة الأطراف الإقليمية المؤثرة وتحديدًا الجانبين السعودي – الإيراني دون أن يتأثر نهجها في الحياد الإيجابي تجاه قضايا المنطقة.

تأتي كل هذه التحديات في وقت تسعى فيه الكويت إلى تعزيز اقتصادها من خلال جذب الاستثمارات الخارجية، ولكن ما يُصعب الأمر ويجعله أكثر تعقيدًا دور العوامل الإقليمية والدولية والأحداث التي مرت بها المنطقة – والتي تم شرحها سلفًا – والتي لها بلا أدنى شك أثر كبير في الحد من مدى قدرة الكويت على النجاح في هذه المهمة. ولذلك، لابد أن تحاول الكويت أن تبني إستراتيجية طويلة المدى تتغلب من خلالها على جملة التحديات السابقة. فعلى سبيل المثال، على المستوى الإقليمي، على الكويت بناء إستراتيجية تجمع وتشمل دول المنطقة خاصة كلًّا من العراق وإيران والمملكة العربية السعودية على كافة المستويات ولعل أهمها المستوى الاقتصادي وذلك من خلال الحرص على دعوة الدول الثلاث إلى الدخول في حاضنة مالية شراكية مع دول أخرى على رأسها الصين في ملف تعددت أسماؤه ولكنه يتضمن ما يصطلح عليه بخطوط تجارة طريق الحرير الذي يتطلب تعاونًا إقليميًّا حتى يمثل أرضية مشتركة لجميع اللاعبين في مضمار تعاوني وتنافسي واحد. وهنا تبرز أهمية استمرار الكويت في نهجها المتوازن مع كافة الأطراف مع ضرورة استمرار حيادها الإيجابي من قضاياها خاصة في ظل التنافس القائم ما بين الرياض وطهران.

فمن جانب، حظيت العلاقات الكويتية – الإيرانية عبر التاريخ بحالة من التأرجح بين التعاون والتوتر وبين التصعيد والتهدئة، وهذا يرجع إلى عدة معطيات تتعلق بالعوامل التاريخية والديموغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجمع البلدين. لكن لا بد من تأكيد أن علاقة إيران بالكويت تختلف عن علاقتها بأي دولة خليجية أخرى، ولا سيما أن أهم المؤشرات السياسية في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين حدثت بعد الثورة الإيرانية مباشرة في 1979 عندما اعترفت

الكويت بالنظام الإيراني الجديد آنذاك، وأسست لطبيعة علاقة دبلوماسية ثنائية مختلفة بين الاثنين بصورة واضحة لو قورنت مع علاقة إيران بجيرانها الآخرين في المنطقة.

ومن جانب آخر نرى الكويت تقف إلى جانب دول الخليج العربية في الخلافات الناشئة بينها وبين إيران، مثل ما حدث مع البحرين والسعودية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الكويت تسعى وبشكل دائم إلى أداء دور الوسيط بين هذه الدول وإيران. ففي الملفين السوري واليمني تقف الكويت على الجانب الآخر من الموقف الإيراني، وهذا بالتأكيد لا يرضي الطرف الإيراني. ومؤخرًا تميز موقف الكويت تجاه إيران بالتوازن والحرص على عدم قطع العلاقات الدبلوماسية – وإن خفضت في فترات معينة – لإدراكها أن الجغرافيا السياسية للمنطقة تحتم عليها أن تعمل على خلق توازن مع كل الجيران في هذه المنطقة. وقد استطاعت الكويت الوصول إلى حالة من الهدوء وعدم التصعيد مع إيران، بخلقها حالة من التبادل الاقتصادي والاجتماعي والأمني معها، وفي ذات الوقت حرصت على عدم المساس بأمن الخليج العربي والوقوف بجانب أشقائها من دول مجلس التعاون الخليجي، حتى في ظل توتر العلاقات الخليجية الإيرانية. كما يتعين على الدبلوماسية الكويتية أن تعظم من فرصة التقارب السعودي الإيراني الأخير، فالصين ربما تكون الراعي الخارجي لهذا التقارب، ومن الممكن أن تعمل الكويت على أن تكون الحاضن الخليجي له، والذي سيحقق فوائد للكويت منها استعادة دورها كوسيط، إلى جانب تعزيز الأمن الاستراتيجي للكويت والمنطقة.

أما على صعيد التهديدات غير التقليدية على الأمن القومي للكويت والتي تنبع من المستجدات العالمية، فإنها عديدة ويتعين أخذها بعين الاعتبار في ضوء ما يأتي:

أولًا: التحول في ميزان القوى العالمي من الاستفراد الأمريكي إلى الصعود الصيني؛ إذ تؤكد المؤشرات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية أن التغيير في بنية الهيكلية والهرمية العالمية آتية لا ريب فيها، وقد تكون في بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة. إن هذا التغيير المرتقب في ميزان القوى ستتبعه آثار كثيرة في عملية الاستقطاب الدولي وتحولات جمة في منظومة التحالفات الدولية مما يتعين

الاستعداد لها ضمن سلسلة سيناريوهات محتملة لا بد من الإعداد لها سلفًا من أجل تفادي آثارها أو الدخول في سياسات ردود الأفعال السريعة وغير المدروسة التي يمكن أن تورث إشكاليات عديدة على الأمن القومي الكويتي. إن العالم الصيني Pax China سيكون مختلفًا عن العالم الأمريكي Pax Americana، وهو بلا شك بحاجة إلى تفحص سياسي دقيق في عمليات التحول في شبكة العلاقات التجارية والسياسية على الصعيدين العالمي والإقليمي. لذلك، فإن قيام مجلس التعاون الخليجي في قمته الثالثة والأربعين لسنة 2022 المنعقدة في الرياض ودعوتها الخاصة للرئيس الصيني شي جين بينغ ومشاركته التي عبر عنها في رغبة الصين في الدخول في مرحلة جديدة من العلاقات التجارية والأمنية مع دول المجلس خطوة إيجابية في الطريق الصحيح لا بد من استثمارها والعمل في إطارها ولكن أيضًا في إطار العلاقات الثنائية بين الكويت والصين أيضًا مثلما هو الحال بالنسبة لدول المجلس الأخرى مثل المملكة العربية السعودية والإمارات اللتين قد بدأتا بالفعل في مد جسور جيدة مع التنين الصيني.

ثانيًا: إن مظاهر الصراع ستختلف أدواته أيضًا من حيث تداخل العالم الافتراضي بالعالم السياسي الواقعي. ومن أشد تلك المظاهر التي ستؤثر في العلاقات الدولية الإقليمية والدولية ستكون على محورين رئيسين تجاري –اقتصادي وعسكري– أمني. في المحور الأول ستحل التجارة والمعاملات المالية الإلكترونية بديلًا عن المعاملات التقليدية في شتى المجالات النقدية والتجارية مما يتطلب تغييرات جذرية في تعاطي المؤسسات الاقتصادية في الدولة. ولكون الاقتصاد الوطني مرتبطًا بشكل وثيق بالتحولات الاقتصادية والمالية الكبرى فإن أي عدم مواكبة لمجريات التحديثات «الإلكترواقتصادية» سينتج عنه اختلال أمني على منظومة الدولة الأمنية. وفي المحور الثاني وهو العسكري – الأمني فإن عمليات الصراع تشهد تغييرات واضحة في مسارح المواجهة. فلم تعد الجيوش والأسلحة العسكرية التقليدية هي الوحيدة والأساسية التي ستحسم المعارك بل دخول الحروب في مجال الجيل الخامس والتي ستدخل عليها تقنيات الحروب الإلكترونية والسيبرانية. في هذا الجيل من الحروب ستتحول عمليات الهجوم والغزو من الخارج إلى الداخل من خلال توظيف التكنولوجيا التي يمكن أن تخترق حصون الدفاع في خزانات المعلومات

للدول، بل القدرة على تدميرها، وهو بمنزلة عمليات شل للقدرات التفكيرية والبنية المعلوماتية للدولة وتجميد قدراتها لاتخاذ القرارات خاصة في وقت الأزمات. إن الصين وروسيا على وجه التحديد تستثمران في مجالات الحروب الإلكترونية وتعدان من أكثر الدول التي استطاعت أن توظف تلك التقنيات في دبلوماسياتها الساخنة مع الخصوم. كما أن كلًّا من إسرائيل وإيران تخوضان حروبًا في هذا المجال. كل تلك التطورات تستلزم تحديثات على المستويين النظري والعملياتي في المفاهيم الأمنية وتقنياتها وإستراتيجياتها وفقًا للمستجدات في هذا المجال، وهو جهد كبير جدًّا لا بد من الانخراط فيه بأسرع وقت ممكن.

ثالثًا: من الضرورة أن تواكب دول المنطقة وبوجه خاص الكويت التطورات الدولية وما يصاحبها من متغيرات بنيوية ليست على الصعيد الرسمي للدول وإنما أيضًا على مستوى ما يطلق عليه: «الفاعلون الدوليون من غير الدول». والمقصود بالفاعلين من غير الدول هم المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود والتي تسمى أحيانًا بالجماهير الذكية نسبة لتعاطيها بتقنيات تكنولوجيا المعلومات والمقدرة على الحركة السريعة في تفاعلها مع الأحداث العالمية. وبناء عليه، يتعين رصد الصعود الكبير لتأثير هذه القوى غير التقليدية المتمثلة في المنظمات غير الحكومية في العالم والاستثمار به على نحو يمكن أن يكون عمودًا مسندًا لمنظومة الأمن القومي الكويتي في المرحلة القادمة. لقد برهنت الأحداث الدولية على مقدرة هذه المنظمات غير الرسمية على تصديها لبعض السياسات العالمية التي تتبناها أكبر الدول وأقواها مثلما فعلت في التصدي لبعض السياسات التي أرادت بعض الدول الصناعية الغنية فرضها من خلال ما عرف باتفاقية الاستثمار المتعدد الأطراف التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و«النادي الدولي» الذي يضم في عضويته أغنى ثلاثين دولة على مستوى العالم وذلك ما بين عامي 1997 – 1998، لكن بفعل تصدي المجتمعات المدنية تم التخلي عن تلك الاتفاقية التي كانت ستؤدي إلى هضم حقوق العمال لحساب الشركات الكبرى التي تؤيدها نوادي رجال الأعمال في العالم (الوحدة رقم 26.ب.ت.). كما تصدت هذه المنظمات للعديد من المواضيع الحقوقية والبيئة والسياسية وحققت نجاحًا كبيرًا في منع الدول من القيام ببعض البرامج أو تبني بعض السياسات إلى جانب فرض مشاريع ومؤتمرات دولية من أجل إثارة

قضايا إنسانية مستحقة مثل المحكمة الجنائية الدولية ومؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية (سهر وجمال، 2018). وبناء على ما سبق، تتبنى هذه الدراسة الاتجاه الداعي إلى إقامة علاقات وثيقة مع هذه المنظمات ومناطق حرة للمنظمات غير الحكومية لما لها من أثر في تحقيق الأمن الوطني والتوازن السياسي بين ما تفرضه الحكومات وقوة الجماهير الذكية في العالم (المرجع السابق). فتحقيق التوازن بين القوى قد خرج من شكله التقليدي القائم ما بين الدول إلى التوازن بين القوى في طوره الجديد الذي يأخذ بحسبانه قوة الشعوب ومنظماتها الجديدة في أنساق دولية International Regimes. ولعل دور وتأثير هذه المنظمات ودخولها على معادلات التوازن الدولي ونظرياته بحاجة إلى دراسة جديدة تدعو لها هذه الدراسة.

الهوامش

(1) إضافة إلى الغزو العراقي الذي تعرضت له الكويت في سنة 1990، كانت الكويت قبل ذلك قد استهدفت من قبل جماعات خارجية ودول وذلك بسبب مواقف اتخذتها تجاه قضايا مثل الحرب العراقية – الإيرانية والقضية الفلسطينية وغيرهما. وقد شهد عقدا السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تعرض الكويت لعدة أعمال تخريبية وإرهابية منها تفجير مؤسسات عامة وخاصة والمنشآت النفطية والسفارات الغربية واختطاف طائرتين (كاظمة والجابرية) ومحاولة لاغتيال أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح. أما في فترة ما بعد التحرير من الغزو العراقي فقد واجهت الكويت تهديدات على يد جماعات إرهابية مثل القاعدة وداعش وحزب الله التي انتهت إلى تخطيط وتنفيذ تفجير مسجد الصادق والقبض على تنظيم ما سمي بخلية العبدلي وذلك في عام 2015.

الحكم بإعدام اثنين بالكويت للتخابر مع إيران وحزب الله. (12 يناير 2016). الجزيرة نت. تم الاسترجاع 1 يناير 2020.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/1/12/%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%AB%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87

تاريخ الاعتداءات الإرهابية والتخريبية في الكويت. (27 يونيو 2015). الأنباء. تم الاسترجاع 1 يناير 2020.

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/568566/27-06-2015-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B-1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA/

(2) لم تكن علاقة الكويت بإيران خلال فترة حكم الشاه مثالية أو خالية من المصاعب، فقد شهدت الكويت في عام 1968 ثلاثة انفجارات لقنابل أثناء زيارة الشاه للكويت. وكالة الأنباء الكويتية، حدث في مثل هذا اليوم في الكويت، 14 نوفمبر 2019. تم الاسترجاع 2 يناير 2020.

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2832480

وكان السيد أحمد الديين قد صرح بأن الحركة الثورية الشعبية في الكويت كانت قد أصدرت بيانًا وزع في الكويت حيث كان يدين زيارة الشاه للكويت آنذاك بسبب أطماعه التوسعية الاستعمارية تجاه المنطقة، وخصوصًا أنه كان يطرح خطة ملء الفراغ، والذي يهدف إلى التوسع الإيراني لسد الفراغ الذي تركه انسحاب البريطانيين. مما تبعه تفجير أتباع الحركة لقنابل صوتية للتعبير عن رفضهم لزيارة الشاه. حوار مصور مع السيد أحمد الديين، قناة المحور الإلكترونية، نشر على اليوتيوب 16 يونيو 2018. تم الاسترجاع 25 يناير 2020.

https://www.youtube.com/watch?v=p4dftiEIZ28

(3) في صراع الهيمنة هذا لا تتوانى السعودية عن إبداء مخاوفها من أن إيران تخطط للهيمنة على الشرق الأوسط، وهذا أمر مرفوض تمامًا من قبل السعودية التي ترى في إيران غالبية شيعية لا تريد استقرار الغالبية السنية في المنطقة. وقد أصبحت مخاوف السعودية هذه معلنة بشكل أكثر صراحة نتيجة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا في فترة الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب الذي شاركهم ذات الموقف المتشدد تجاه إيران، التي من جانبها ترى أن تدخل السعودية في لبنان ما هو إلا محاولة لزعزعة استقرار البلد الذي يشارك حزب **الله** المدعوم من طهران في الحكومة. ويبقى تدخل كل من الحكومتين السعودية والإيرانية في اليمن وسورية والعراق ينظر إليه كمحاولة لمد النفوذ أو وقف توسع الطرف الآخر.

(4) الخلافات الخليجية – الخليجية ليست بأمر مستحدث لكنها قليلة في العدد وضئيلة في الخطر. فقد شهدت المنطقة خلافات سابقة بين قطر والبحرين، والسعودية والكويت، والإمارات والسعودية، والسعودية وقطر (خلافًا للخلاف الحالي ويتعلق بمطالبة السعودية بضم قطر لإقليم الأحساء)، وهي جميعها نزاعات وخلافات كانت حاضرة حتى بعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي لم يتم الاستعانة به لحلها. لكن الخلاف القطري البحريني كان الوحيد الذي تم تدويله، فهو نزاع يعود بتاريخه إلى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي ويتمحور حول أحقية كل من البحرين وقطر في ضم جزر حوار ومنطقة الزبارة ومجموعة أخرى من الجزر الصغيرة. وامتد الخلاف إلى عقود طويلة من الزمن حتى حدثت مناوشات عسكرية قطرية في الثمانينيات أشعلت الخلاف ودفعت المملكة العربية السعودية للتدخل بالوساطة بين الدولتين. البارز هنا عدم اللجوء إلى مجلس التعاون الخليجي حتى بعد تطور الأحداث بين الطرفين واستمرارها لعقود أخرى. لكن فشل الوساطة السعودية بين طرفي النزاع أوصل الخلاف لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، التي حكمت في 2001 بشأن أحقية السيادة القطرية على منطقة الزبارة وأحقية البحرين بجزيرة حوار وغيرها من جزر. انظر:

تقرير محكمة العدل الدولية 1 آب/ أغسطس 2000 – 31 تموز/ يوليه 2001، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 4. تم الاسترجاع 29 يناير.

https://www.icj-cij.org/files/annual-reports/2000-2001-ar.pdf

(5) يذكر الدكتور مروان قبلان أن التقارير التي خرجت في تلك الفترة كانت تشير إلى أن الرئيس ترامب كان يرى أن العمل العسكري ضد قطر سيقوي مكانة إيران في منطقة الشرق الأوسط. ويشير قبلان أنه على الرغم من أن ترامب قلل من قيمة هذه التقارير في لقائه مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد في سبتمبر 2017، فإن التصريح الذي جاء على لسان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح بعد لقائه بترامب يشير إلى أن الخطط المتعلقة بعمل عسكري ضد قطر كانت في الطريق إلى التنفيذ في عشية الأزمة.

قبلان، مروان «أزمة الخليج، العامل الأمريكي».

Kabalan, Marwan. (2018). The Gulf Crisis: The U.S Factor. Insight Turkey. Vol. 20, No. 2.

انظر كذلك: فيديو المؤتمر الصحفي لأمير الكويت:

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد: الأهم أننا أوقفنا الحل العسكري في الأزمة الخليجية. (17 سبتمبر 2017). أخبار الحدث. تم الاسترجاع 30 يناير 2020.

https://www.youtube.com/watch?v=8DuVI_vJrMw

(6) المادة 68 من دستور الكويت تنص على الآتي: «يعلن الأمير الحرب الدفاعية بمرسوم أما الحرب الهجومية فمحرمة». لكن هناك عدة تفسيرات وحجج متوافرة لمشاركة القوات الكويتية في حروب خارجية ومنها نظرية عسكرية وقائية، كما وصفها آمر القوة البرية بالجيش الكويتي آنذاك العميد ركن الشيخ خالد صالح الصباح بأنها تهدف إلى وقف خطر محتمل. لذا شاركت الكويت بقوات برية في عدة حروب خارج حدودها مثل حرب 1967 و1973 في مصر.

«الجيش الكويتي ... الحرب الهجومية تدخل ضمن إستراتيجية الدفاع»، الراي.

نشرة الحرس الوطني الكويتي، مديرية التوجيه المعنوي. (19 أبريل 2015). ص 26 – 27. تم الاسترجاع 30 يناير 2020.

https://www.kng.gov.kw/uploads_info/magpagepdf/197_4745.pdf

ورغم أن مشاركة الكويت في الحرب في اليمن أو ما يسمى بـ «عاصفة الحزم» كانت قد اتسمت بالغموض منذ بداية انطلاق هذه العملية في الأشهر الأولى من عام 2015، خاصة أن معظم التصريحات الرسمية الكويتية بهذا الشأن كانت قد أفصحت عن المشاركة العسكرية

الجوية فقط. لكن الإعلان الصريح عن مشاركة الكويت بالقوة البرية أيضًا جاء في كلمة لأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في مايو 2018 عندما تحدث عن مشاركة بلاده بجنود على أرض الواقع في المملكة السعودية. جاءت تهنئة الأمير للجنود بمناسبة شهر رمضان وقال فيها: «ننتهز هذه المناسبة لتوجيه التهنئة والتحية لجنودنا البواسل إخوانكم الذين يقفون في جبهة القتال، للمشاركة في الدفاع عن أرض المملكة العربية السعودية الشقيقة، ومشاركة إخوانهم في قوات التحالف للدفاع عن الشرعية في الجمهورية اليمنية، سائلين المولى تعالى أن يحفظهم بحفظه وعناية».

«رسميًّا الكويت ترسل قواتها إلى الحدود اليمنية». (17 مايو 2018). وكالة الصحافة اليمنية. تم الاسترجاع 31 يناير 2020.

http://www.ypagency.net/45264

(7) كانت الكويت في يوليو 2019 وعبر كلمتها في جلسة مجلس الأمن الدولي حول الوضع في اليمن قد أكدت موقفها من أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة اليمنية، وضرورة أن يتم خفض حجم التصعيد العسكري وتنفيذ عناصر اتفاقية ستوكهولم الثلاثة.

الكويت لا حل عسكريًّا باليمن. (19 يوليو 2019). الوطن. تم الاسترجاع 1 فبراير 2020.

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=595477&yearquarter=20193

وكانت الكويت قد استضافت في عام 2016 جولة طويلة من مفاوضات السلام بين الأطراف اليمنية المتنازعة في جهود استمرت لعدة أشهر وبحضور المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ولكن دون التوصل إلى اتفاق بين هذه الأطراف.

(8) رغم أن الكويت بحكم التنوع الطائفي الذي تتمتع به تعرضت للعديد من حالات التأجيج والفتنة الطائفية بين السنة والشيعة التي تصدر واجهتها في بعض الحالات نواب من مجلس الأمة الكويتي من الطائفتين، فإن الموقف الحكومي كان يمثل على الدوام الدور الحازم والمتشدد ضد أي محاولات للتصعيد واستغلال الحوادث للتفرقة بين المواطنين. فقد صرح المسؤولون الحكوميون في أكثر من مناسبة ضد التأجيج الطائفي، لدرجة تحذير الصحف اليومية المملوكة من القطاع الخاص من الخوض في مسائل الطائفية والقبلية. أحد هؤلاء المسؤولين كان رئيس مجلس الوزراء آنذاك الشيخ صباح الأحمد الصباح في لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المحلية في يوليو 2005 بعد أن اتهمت مجاميع شيعية إحدى الصحف المحلية باستهداف نائب في البرلمان وشن حملة ممنهجة عليه بسبب انتمائه الديني الشيعي.

صباح الأحمد يحذر الصحف من الطائفية. (24 يوليو2005). جريدة الوسط. تم الاسترجاع 2 فبراير 2020.

http://www.alwasatnews.com/news/480107.html

(9) كشفت الوثائق السرية البريطانية التي نشرت في فبراير 2019 أن الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران كانت تهدف إلى رفع التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الإيرانيون من شن هذه الحرب. بل إن وزير الخارجية البريطاني حينها جيفري هاو أكد في أحد التقارير المنشورة أن الولايات المتحدة كانت في منتصف الثمانينيات وأثناء الحرب وبعد أن فشلت مساعيها في وقف تدفق الأسلحة على إيران نقلت تركيزها إلى الحد من توسيع نطاق التسهيلات الائتمانية لإيران، وهي تسهيلات كانت مهمة لمساعدة الإيرانيين على الاستيراد من الخارج.

سلطان، عامر. (2019). إيران في الوثائق السرية البريطانية: لندن رفضت خطة عسكرية أمريكية لمنع الجمهورية الإسلامية من الانتصار على العراق، بي بي سي عربي. تم الاسترجاع 9 فبراير 2020.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47100082

(10) بحسب تقدير البنك الدولي فإن كلفة الدمار وفرص النمو الضائعة نتيجة للحرب في الدول العربية خلال الفترة من 2010 إلى 2018 بلغت 900 مليار دولار.

البنك الدولي: 900 مليار دولار تكلفة الحروب في دول عربية في 8 سنوات. (11 مارس 2019). وكالة أنباء الأناضول. تم الاسترجاع في 9 فبراير 2020.

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-900-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-8-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-/1415273

المراجع

المراجع العربية:

5 أرقام لم يلتفت إليها أحد في حرب اليمن. (28 نوفمبر 2019). ساسة دوت كوم.
https://www.sasapost.com/5-numbers-unnoticed-in-the-yemen-war/

البنك الدولي 900 مليار دولار تكلفة الحروب في دول عربية في 8 سنوات. (2019، مارس 11). وكالة أنباء الأناضول.

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-900-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-/1415273

البهنسي، أحمد. (2012). *الطوق الثالث: رؤية إسرائيلية لخريطة التوازنات في منطقة الخليج*. وكالة هيرمس برس.
http://harmees.com/articles/view/59497.html

تاريخ الاعتداءات الإرهابية والتخريبية في الكويت. (2015، يونيو 27). الأنباء.

https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/568566/27-06-2015-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B-1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA/

تقرير البنك الدولي، بالأرقام: تكلفة الحرب والسلام في الشرق الأوسط. (2016، فبراير 4).

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/02/03/by-the-numbers-the-cost-of-war-and-peace-in-mena

جوهر، حسن. (1995). الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الإستراتيجي المطلوب. مجلة العلوم الاجتماعية. 4، 23.

الحكم بإعدام اثنين بالكويت للتخابر مع إيران وحزب الله. (2016، يناير 12). الجزيرة نت.

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/1/12/%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%AB%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87

الدلابيح، علي. (2011). *توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق*. [رسالة ماجستير] في جامعة الشرق الأوسط. المملكة الأردنية الهاشمية.

رسميًّا الكويت ترسل قواتها إلى الحدود اليمنية. (17 مايو2018). وكالة الصحافة اليمنية.

http://www.ypagency.net/45264

زغرب، أحمد. (2013). التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على الشرق الأوسط 2003 - 2012، [رسالة ماجستير]، جامعة الأزهر - غزة: فلسطين.

file:///C:/Users/Dr.Nabeel/Downloads/%C3%A3%C3%87%C3%8C%C3%93%C3%8A%C3%AD%C3%91%20%C3%87%C3%8D%C3%A3%C3%8F%20%C3%92%C3%9A%C3%91%C3%88.pdf

سلطان، عامر. (2019). *إيران في الوثائق السرية البريطانية: لندن رفضت خطة عسكرية أمريكية لمنع الجمهورية الإسلامية من الانتصار على العراق*، بي بي سي عربي.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47100082

سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد: الأهم أننا أوقفنا الحل العسكري في الأزمة الخليجية. (2017، سبتمبر 17). أخبار الحدث.

https://www.youtube.com/watch?v=8DuVI_vJrMw

سهر، عبد الله يوسف. (19 أكتوبر 2014a). بانوراما حروب الخليج ... السواد والمال والوجه القبيح. صحيفة الوطن الكويتية.

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=392925&yearquarter=20144

سهر، عبد الله يوسف. (2014b). صعود التيارات الإسلامية في ضوء معادلات توازن القوى. الفصل الأول في كتاب حركات الإسلام السياسي: الصعود والأفول. تحرير جمال السويدي وأحمد رشاد صفتي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

سهر، عبد الله يوسف وجمال، عبد المحسن. (2018). الأمن الوطني الكويتي: المنظور السياسي الشامل في ظل المتغيرات المحلية والدولية. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، الرسالة 496.

سهر، عبد الله يوسف. (2020، مارس 21). *الحصار الأميركي على إيران .. الكورونا .. هبوط أسعار النفط: ثلاثة قد تشعل الحرب*. جريدة الكويتية.

http://www.alkuwaityah.com/Article.aspx?id=553441

سياسة توازن القوى بين روسو ومورغنثاو: دراسة مقارنة. شبكة ضياء الإلكترونية. https://diae.net/6378/

الشرفات، سعود. (2020، مارس 30). العلاقات الدولية وعالم «ما بعد» وباء كورونا.

https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-7079

صالح، أيمن. (2021، فبراير 26). *فاتورة حرب تحرير الكويت .. النبش في ذاكرة النفط*. العين الإخبارية.

https://al-ain.com/article/bill-liberation-kuwait-war-gearing-up-memory-oil

صباح الأحمد يحذر الصحف من الطائفية. (2005، يوليو 24). جريدة الوسط.

http://www.alwasatnews.com/news/480107.html

العامري، حيدر. (2017). العلاقات الدولية بين توازن القوى وتوازن التهديد. مجلة العلوم السياسية، العدد (53).

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=126724

عبد الحفيظ، علاء. (2020). *الأمن القومي .. المفهوم والأبعاد*. المعهد المصري للدراسات.

https://eipss-eg.org

عبد القادر، رامي. (2014). *توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية*. [رسالة ماجستير] مقدمة في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة: فلسطين.

https://library.iugaza.edu.ps/thesis/115232.pdf

عطية، فرناز. (2022). *مفهوم الأمن القومي: التطور والأبعاد*. المعهد المصري للدراسات.

https://eipss-eg.org

العلي، سحر. (2013). *أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي*. سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية [أطروحة ماجستير]، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية الرسالة رقم (18).

عيد، محمد. (2021) الأمن الوطني الكويتي (2021 - 2030م): الخصوصية، والخصائص، والرؤية الإستراتيجية. التقرير الإستراتيجي، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد (12).

فوده، عبد الله جاد. (2007). *نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية*. مدونة عمرانيات الإلكترونية.

http://umranyat.blogspot.com/2007/09/blog-post_177.html

في عامها الرابع .. كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟ (4 مارس 2019). الخليج أون لاين.

http://khaleej.online/GJX7y4

الكحلوت، هناء. (2018). *خلال 4 سنوات .. الحرب ضد داعش نتيجتها صفر*. الخليج أون لاين.

http://cli.re/6Z4Mbm

الكويت لا حلّ عسكريًّا باليمن. (2019، يوليو 19). الوطن.

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=595477&yearquarter=20193

محمد، إسماعيل. (2004). *النزاعات في العالم الإسلامي: ضحاياها 600 ألف حتى الآن*. (2004 مارس، 10).

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8105cfaf-99d3-41b2-bfa4-20770a61ed3e

محمد، علاء عبد الحفيظ. (2016). تأثيرات الصعود الروسي والصيني على هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، 48، 9-22.

نشرة الحرس الوطني الكويتي، مديرية التوجيه المعنوي. (2015، أبريل 19). ص 26 - 27.

https://www.kng.gov.kw/uploads_info/magpagepdf/197_4745.pdf

هميم، محمد. (2017). *العلاقات الإيرانية - الكويتية بين الاستمرارية والتغيير*. *المعهد الدولي للدراسات الإيرانية*.

https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3/

الوحدة رقم 26 (د.ت.) اتفاقيات التجارة والاستثمار متعددة الأطراف والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

http://hrlibrary.umn.edu/arab/M26.pdf

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة: حرب اليمن قتلت 70 ألف شخص منذ عام 2016. (2019، يونيو 18). ديبريفر.

https://debriefer.net/news-9126.html

المراجع الأجنبية:

Allison, G. (2018). Is War between China and the US Inevitable? title (vedio). You Tube. Retrieved April 26, 2019.

https://www.youtube.com/watch?v=XewnyUJgyA4

Arkin, W. (1993). The desert Glows - with Propaganda. *Bulletin of the Atomic Scientists*. 49, 4.

Beauchamp, Z. (2018). *What Trump's Threatened War with Iran Would Actually Look like*. Retrieved April 26, 2019.

https://www.google.com/amp/s/www.vox.com/platform/amp/world/2018/7/23/17602480/trump-tweet-iran-threat-war

Bew, J. (2019). *Will Trump Go to War in 2019? New Statement America.* Retrieved April 26, 2019.

https://www.newstatesman.com/world/north-america/2019/01/will-trump-go-war-2019

David, S. (1991 January). *Explaining Third World Alignment. World Politics.* Vol. 43(2), 233-256.

Dogan-Akkas, B. (2021). The UAE's Foreign Policymaking in Yemen: from Bandwagoning to Buck-passing. *Third World Quarterly.* 42(4),717-735.

Dreyfuss, B. (2018). *The Trump Administration Wants a War with Iran.* Retrieved April 24, 2019.

https://www.thenation.com/article/iran-america-potential-war-trump-administration/

El-Dessouki, A., Mansour, O. (2020). Small States and Strategic Hedging: the United Arab Emirates' Policy towards Iran. *Review of Economics and Political Science.*

Gladstone, R. (2018). *Should We Be Anticipating War With Iran? No, but It Could Get Nasty*. New York Times. Retrieved April 25, 2019.

https://www.google.com/amp/s/www.nytimes.com/2018/07/23/world/middleeast/iran-us-conflict-explainer.amp.html

Haas, E. (1958). *The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces 1950-1957*. Stanford University Press.

How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic. (2020, March 2) . Foreign Policy. Retrieved from:
https://foreignpolicy.com/2020/03/20/world-order-after-coroanvirus-pandemic/

Iran & Saudi Arabia saber-rattling: Who Would Prevail in all-out War? (2017), RT. Retrieved from: https://www.rt.com/news/409875-iran-saudi-arabia-military/

Kabalan, M. (2018). The Gulf Crisis: The U.S Factor. *Insight Turkey. 20*(2).

Kaine, T. (2018). *Don't Let Trump Go to War With Iran.* The Atlantic. Retrieved April 25, 2019.
https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2018/07/dont-let-trump-go-to-war-with-iran/565082/

Klare, M. (2018, May 14). *Gering Up for the Third Gulf War.* Retrieved April 24, 2019.
https://mondediplo.com/openpage/gearing-up-for-the-third-gulf-war

Levick, L., Schulz, C. (2020). Soft Balancing, Binding or Bandwagoning? Understanding Institutional Responses to Power Disparities in the Americas. *Canadian Journal of Political Science, 53,* 521–539.

Lindberg, L. (1963). *The Political Dynamics of European Economic Integration.* Stanford University Press.

Laursen, F. (2008). *Theories and Practice of Regional Integration,* Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series. *8*(3).

McCarthy, N. (2017, February 1). *The Cost of The Air War Against ISIS Has Reached $11 Billion*. Forbes Magazine.

Mearsheimer, J. (2001). the Tragedy of Great Power Politics, New York.

Mearsheimer, J. (2009). Reckless States and Realism. *International Relations. 23*(2), 241-256.

Mearsheimer, J. (2013). Structural Realism, in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, eds., *International Relations Theories: Discipline and Diversity,* 3rd Edition. Oxford University Press,77-93.

Morgenthau, H. (1987). *Politics Among Nations: The Struggle for Power.* Clarendon Press.

Novak, J. (2017). Trump May Have Pushed Saudi Arabia and Iran Closer to War. CNBC Report. Retrieved from:
https://www.cnbc.com/2017/11/07/trump-may-have-pushed-saudi-arabia-and-iran-closer-to-war-commentary.html

https://www.politico.com/news/magazine/2020/03/19/coronavirus-effect-economy-life-society-analysis-covid-135579

Parsi, T. (2018). *War With Iran Won't Be Iraq All Over Again.* It'll Be Much Worse. Retrieved from:
https://www.google.com/amp/s/m.huffpost.com/us/entry/us_5abd46fde4b055e50acc2e82/amp

Potitico Magazine. (19 March 2020). Coronavirus Will Change the World Permanently. Here's How.

Rosman, E. (2004). Balancing Acts: The Gulf States and Israel. *Middle Eastern Studies. 40*(4), 185-208.
https://www.researchgate.net/publication/233127770_Balancing_Acts_The_Gulf_States_and_Israel

Salman, M., & G. (2015). *Strategic Hedging and Balancing Model under the Unipolarity*. Conference Paper, Midwest Political Science Association, April 16-19, Chicago, USA.

Telci, İ., Rakipoğlu, M. (2021). Hedging as a Survival Strategy for Small States: The Case of Kuwait, All Azimuth 0, no. 0: 1-17.

Walt, S. (1985). Alliance Formation and the Balance of World Power", *International Security. 9*(4), 3-43.

Walt, S. (1987). The Origins of Alliances, Ithaca: Cornell University Press.

Waltz, K. (1979). *Theory of International Politics, Reading, MA: Addison-Wesley*.

Waltz, K. (2000). Structural Realism after the Cold War. *International Security*. 25: 5–41.

Watkins, J. (2021, Feb. 26) Identity Politics, Elites and Omnibalancing: Reassessing Arab Gulf State Interventions in the Uprisings.

https://blogs.lse.ac.uk/crp/2021/02/26/identity-politics-elites-and-omnibalancing-reassessing-arab-gulf-state-interventions-in-the-uprisings/

White, J. (2011). *What Would War with Iran Look Like? The American Interest.* Retrieved April 24, 2019.

https://www.the-american-interest.com/2011/07/01/what-would-war-with-iran-look-like/

Abstract

Purpose: This study analyzes the implications of the Saudi-Iranian regional conflict within the changes of the international and regional orders on Kuwait's national security. The study raises several questions such as: what are the implications of this conflict on Kuwait's national security? What effect do global or regional changes have on the attraction and retraction of global and regional ties? to what extent do they reflect on the balance of power and how do they impact Kuwait's national security? What are the potential repercussions within the changes of regional and international levels? What is the status of Kuwait in this regional conflict and what is needed to maintain the region's balance of power? What are the potential losses? What are the approaches that could minimize such consequences? **Approach:** The study utilizes descriptive analytical, and historical approaches. **Results:** The study points out the following results: the global and regional changes which affect the balance of power are heavily reflected in Kuwait's national security; Kuwait's role as the positive neutrality actor helps save its national security; however it is a temporary solution for the current regional circumstance. As a result of the Saudi-Iranian conflict, Kuwait faces increasing sectarian challenges, which calls for full readiness politically and socially. Kuwait also faces other challenges that require strategic plans including area-specific expertise and required institutions.

Keywords: Kuwait, national security, balance of power, regional system, international order.

The Author:

Dr. Hanan Mohanna Alhajeri

- Ph.D. in Political Sciences, Comparative politics.
- Founder of the Latin America Studies Unit, College of Social Sciences, Kuwait University, 2014.
- Head of the Latin American Unit , College of Social Sciences, Kuwait University 2014-2015, 2017- 2022.
- Head of the American Studies Unit, College of Social Sciences, Kuwait University, 2014-2015, 2017- 2022.
- Assistant Professor, Political Sciences Department, College of Social Sciences, Kuwait University.

Publications:

Articles:

1- Ambition and Consequences: The Future of Iran's Involvement in Latin America after the Nuclear Agreement of 2015. *International Journal of Advanced Science and Technology.* Vol 28 No 14 (2019).

2- Twitter's Role in Shaping Political Awareness for the College of Social Sciences Students in Kuwait. *Social Sciences Magazine,* College of Social Sciences, Kuwait. (Accepted for Publication).

The Author:

Dr. Sarah Almutairi

- Assistant Professor, Department of Political Science, College of Social Sciences, Kuwait University, Ph.D. in Politics, University of California Santa Cruz, (2018)
- Head of the Asian and Japanese Studies Unit, Kuwait University (2019-2022).

Area of Specialty:

- Comparative Politics, Asian Studies.

Research Interests:

1- International Relations
2- Security Studies.
3- Development Studies.
4- Political Economy.
5- Social Movements and Democratization.

Articles (All in Arabic):

1- Almutairi, S. (2022). Australia and China: Conflicting and Compatible National Interests. *Journal of Social Sciences,* (Special Issue), 50 (5), 212-245.

2- Almutairi, S., & Albloshi, H. (2022). Public Policy Making in Kuwait the Northern Economic Project as a Case Study. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies,* 48(185),161-208.

3- Almutairi, S. (October-December 2022). The Challenges of International Economic Partnerships in the Northern Economic Zone Project: The Kuwaiti-Chinese Economic Partnership as a Case Study. *Annals of the Faculty of Arts-Ain Shams University,* Volume 50, 141-161.

Author:

Dr. Abdullah Yousef Sahar Mohammad

- PhD in Political Science, general major in International Relations, specified major in International Organization. University of Kentucky, State of Kentucky, USA, 1994.
- MA in Arts, International Affairs, Florida State University, Florida State, USA, 1987.
- BA in Political Sciences, Kuwait University, Kuwait, 1985.

Specialty and Scientific Interests:

- International Relations -International Organization and International Non-Governmental Organizations.
- International Political Economy. -International Strategies.
- Security in the Gulf and Middle East. -International Relations Theories.

Publications:

1 - Yemeni Unification from Dream to Nightmare: Failure of the Elites Approach. The Korean Journal of Area Studies. Volume 8. (1994) pp. 61-74.

2 - Lessons from the Gulf War for the United Nations. The Center of the Gulf and Arab Peninsula Studies. (1996), Vol. 1. pp. 315-382.

3 - Orientalism Institutions and Western Policy towards Arabs and Muslims: Strategic Studies. Emirates Center for Strategic Studies and Researches, Abu Dhabi. (2001), Issue 57.

4 - The Internationalization of Islamic Threat to the New World Order: A Revised Image. The American Journal of Islamic Social Sciences. (2002), No. (1).

5 - Peace between Arabs and Israel: the Second Dimension of the Opposing Opinion. International Policy Journal. (2002). Issue 150, pp. 22-45.

6 - Roots of Terrorism in the Middle East: Internal Pressure and International Constraints. Published in the book: International Constraints. (2005). In Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Ways Forward, edited by Tore Bjargo.

7 - Security and Foreign Intervention in Middle East. (Study International Relations Development). International Policy Journal. (2005), Issue 160, pp. 8-17.

8 - Conceptualization the Dialogue among civilizations: Towards an Effective Dialogue. (Autumn, 2007) Journal of Strategic studies, Vol. 3, No. 8, pp. 9-28.

9 - Motives of the American Military Intervention in Iraq. International Policy. (2007), Issue 170, pp. 24-33.

10 - Globalization Dialectics and the End of the History Philosophy: Prospective Study on the International Political Economics Relations in Post-New World Order Phase Social Science Journal. (2009) Issue 1, Vol. 37.

11 - Energy Security in the Arab World in Facing Global Environment Change. Edited by Hans Gunter Brauch. Springer: Berlin- Heidelberg-New York. (2009), Ch. 29.

12 - Tools and Methods of Settlement of Disputes inside the European Union in Comparison with GCC and the Arab League. Periodicals of Arts Collage, University of Kuwait. (2010), Annals 3, Monograph 316.

13 - An Assessment of the Record of the Japan–Muslim World Dialogue among Civilizations and its Future Implications, Asian Journal of Political Science,(2015).

14 - Kuwait National Security: A Comprehensive perspective on the light of internal and international changes. Periodicals of Arts Collage, University of Kuwait. (2018), Monograph 496.

15 - Palestinians and Native Americans: Across Temporal and Spatial Study of International Genocide. Annals of The Arts And Social Sciences, University of Kuwait. (2020), Monograph 546.

16 - A call to criticize the Shi'a political mind: Reflections on the idea of spacetime and political relativity of the Shi'a interaction with the political event in Kuwait. Annals of Arts and Social Sciences, University of Kuwait, (2021), Monograph 579.

Doi10.34120/0757-043-624-001
Monograph (624)

Kuwait National Security in the Light of International and Regional Balance of Power

Prof. Abdullah Y. Sahar

Sarah Almutairi, Ph.D. **Hanan M. Alhajeri, Ph.D.**

Department of Political Sciences - College of Social Sciences
Kuwait University

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Kuwait University
- **Prof. Abdallah M. E Alghazali**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Aded El-Aziz Ali Safar**
  Department of Arabic Language and Literature - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  History Department
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager
  Kuwait University

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil**
  Department of Psychology
  Ain Shams University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES & LITERATURE

Volume 43, 2023

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http:// apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

The Publications of The Academic publiction council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

الأمن القومي الكويتي في ضوء توازن القوى الدولي والإقليمي

Kuwait National Security in Light of International and Regional Balance of Power

Prof. Abdullah Y. Sahar

Sarah Almutairi, Ph.D. - Hanan M. Alhajeri, Ph.D.

Department of Political Sciences - College of Social Sciences

Kuwait University

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 624 - Volume 43

1445 A.H / June 2023